النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⴻⵊ ⴰⵟⴻⴷⵔⴰⵟⵉ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

| العدد : 650 | من 16 الى 22 أبريل 2026 | الثمن: 5 دراهم

| جريدة أسبوعية تصدر كل خميس | المدير المسؤول: جمال براجع | مدير النشر : الحسين بوسحابي | رئيس التحرير: التيتي الحبيب

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

مخاطر التطبيع مع الكيان على السيادة الوطنية وعلى المجتمع

09 08 07

معاد الجحري:

ضيف العدد

التناقض الرئيسي بالنسبة للشعب المغربي هو بالضبط مع المخزن والكتلة الطبقية السائدة والإمبريالية والصهيونية

15

أخطار العدوان الأمريكي الصهيوني تهدد المنطقة بأسرها

10

الجمعية تحذر وتنبه: «حياة المغاربة الستة بالصومال في خطر...صرخة من أجل الإنقاذ قبل فوات الأوان

04

كلمة العدد:

المهام الأساسية لليسار الثوري الماركسي-اللينيني المغربي

إن اليسار المغربي لن يتعافى من ازمته المستدامة إلا بقدر ما يتقوى اليسار الثوري الماركسي-اللينيني وينغرس في الطبقة العاملة وعموم الكادحين. ولذلك يكتسي تحديد مهامه الأساسية أهمية بالغة.

فما هي المهام الأساسية المطروحة على اليسار الثوري الماركسي-اللينيني المغربي؟

على المستوى الفكري:

خوض صراع فكري قوي من أجل استرجاع الماركسية-اللينينية وهجها، كمنهج للتحليل ونظرية في التغيير الثوري وبديل مجتمعي يخضع للتطوير باستمرار انطلاقا من دروس تجارب بناء الاشتراكية وتجارب الحركة الشيوعية ونضالات الطبقة العاملة والشعوب واجتهادات الفكر التقدمي الانساني وتطور العلوم.

هذا الصراع الذي يجب أن يواجه أهم الطروحات الراهنة التي تشكك في الأسس التي انبنت عليها الماركسية:

ضد كل ألوان الفكر البرجوازي، وخاصة فكر ما بعد الحداثة وما بعد الماركسية.

ضد الطروحات التي تحتقر الطبقة العاملة وتقلل من أهميتها وقوتها، بينما، في الحقيقة، تتوسع صفوف الطبقة العاملة بشكل متسارع بسبب اكتساح الرأسمالية لجل مناطق العالم ولجل الأنشطة الإجتماعية والاقتصادية(التعليم والصحة وتجارة التقسيط وعدد من المهن الحرة وأنشطة الترفيه والرياضة والتغذية...) وأنشطة المقاولة من الداخل لفائدة الشركات المتعددة الاستيطان في المناطق الصناعية والخدماتية (مراكز التواصل والمحاسبة وغيرها) وتحويل أغلب العاملين فيها إلى عمال وعاملات.

ضد «الوهم الديمقراطي» الذي يطمس الأساس الطبقي لأية ديمقراطية. بينما أية "ديمقراطية" في مجتمع طبقي هي دكتاتورية- إما ناعمة أو خشنة- ضد الطبقات المسودة وديمقراطية بالنسبة للطبقة أو الطبقات السائدة.

الإعتزاز بتجارب بناء الاشتراكية التي استطاعت، في زمن قياسي، تحقيق منجزات هائلة للشعوب والطبقة العاملة في الاتحاد السوفيتي والصين وكوبا تطلبت قرونا للثورات البرجوازية (انتشال مآت الملايين من الفقر والأمية وهزم النازية والفاشية وتحسين أوضاع الطبقة العاملة وتحرير المرأة من الفكر الذكوري ودعم الشعوب في نضالها ضد الاستعمار ومن أجل تقرير المصير...).

على المستوى السياسي:

إن المرحلة الحالية في المغرب هي مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية.

إن المهمة الحاسمة هي الانخراط، بدون تأخر أو تردد، في النقاش من أجل إغناء التصور لبناء الحزب المستقل للطبقة العاملة الذي قرر حزب النهج الديمقراطي العمالي تحمل مسئولية بنائه.

العمل، بحماس وقوة وبكل الوسائل الممكنة، على الانغراس وسط الطبقة العاملة وعموم الكادحين والسعي، بدون كلل أو ملل، إلى بناء جبهة الطبقات الشعبية، وعمودها الفقري التحالف العمالي-الفلاحي، ودعم والإنخراط في التنظيمات الذاتية المستقلة للجماهير الشعبية، وفي مقدمتها التنظيمات الذاتية المستقلة للطبقة العاملة(الحزب والنقابات والمجالس العمالية...). والسعي إلى استقطاب طلائع العمال والكادحين إلى صفوفه والمساهمة الفعالة في بناء أممية ماركسية.

العمل المستميت من أجل تصحيح وتطوير أوضاع الحركة النقابية المغربية وتصور اليسار الماركسي-اللينيني للعمل النقابي، على إعتبار أن هذا العمل مدخل أساسي للتجدر وسط الطبقة العاملة.

إيلاء العمل وسط الشباب، وخاصة طلبة الجامعات العمومية، أهمية بالغة.

عدم الاكتفاء بالعمل النقابي مع الطبقة العاملة وعموم الكادحين، بل إعطاء أهمية خاصة للتواجد اليومي مع العمال والكادحين ومساندة نضالاتهم ونشر الوعي الطبقي الثوري الماركسي-اللينيني وسطهم.

إحتضان والانخراط في النضالات التي تخوضها الطبقة العاملة ومختلف النضالات المشروعة للتنظيمات الشعبية

نقد وضع جزء من اليسار التناقض مع روسيا والصين في نفس مستوى التناقض مع المنظومة الامبريالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي تمثل ألد عدو لشعوب المعمور قاطبة. وبالتالي أن يكون اليسار الثوري الماركسي-اللينيني في طليعة النضال من أجل بناء أوسع جبهة عالمية، منظمة أو ضمنية، ضد هذه المنظومة الامبريالية، وخاصة قائدتها الامبريالية الأمريكية.

دعم نضال محور المقاومة واعتبار الثالوث الامبريالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني والرجعية العربية ألد عدو لشعوب العالم العربي والمغاربي والتأكيد على أن القضية الفلسطينية قضية وطنية.

الدعم والتضامن مع كل الشعوب المضطهدة.

> عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء > الهاتف: 0668671174 > ملف الصحافة : 6 ص 1995 > رقم الايداع القانوني: 1995 /104

annahjad@gmail.com | www.annahjaddimocrati.org | السحب: Anteprima

اللجنة الوطنية للقطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي:

- تعبر عن تضامنها التام مع جميع النساء ضحايا الحروب والسياسات الإمبريالية المعادية للشعوب؛

- تندد بإمعان النظام المخزني الرجعي في هجومه الممنهج على حقوق ومكتسبات الجماهير الشعبية الكادحة؛

- تؤكد انخراطها الواعي والمسؤول في التحضير للمؤتمر الوطني السادس لحزبنا حزب النهج الديمقراطي العمالي في أفق إنجاحه.

عقدت اللجنة الوطنية للقطاع النسائي اجتماعها الدوري العادي يوم السبت 4 أبريل 2026 بالمقر المركزي بالرباط، تحت اسم «دورة الفقيد القائد الرفيق الحسين الهناوي» وتحت شعار «جميعا لإنجاح المؤتمر الوطني السادس للحزب ومواصلة النضال من أجل التحرر والمساواة الحقيقية وضد الهجوم الإمبريالي وتسعير الحروب». وبعد مناقشة الوضع التنظيمي للقطاع والاستعدادات الجارية للتحضير للمؤتمر الوطني السادس للحزب ومختلف الوثائق المعروضة عليها، قررت اللجنة الوطنية تبليغ الرأي العام، ما يلي:

1) على المستويين الدولي والإقليمي:

يتسم الوضع العام بما يلي:

- دخول العدوان الأمريكي الصهيوني على إيران أسبوعه الخامس دون أن تتمكن القوات المعادية من تحقيق أي من أهدافها، في مقابل صمود إيران وتوجيهها ضربات قاسية للكيان الصهيوني وللقواعد والمصالح الأمريكية ببلدان الخليج و الشرق الأوسط، ويعكس هذا العدوان تفاقم الأزمة الرأسمالية العالمية ولاسيما الأمريكية التي تحاول الخروج من مأزقها عبر الحرب الشاملة في محاولة للمزيد من الهيمنة على العالم، خاصة وأن هذا العدوان ليس معزولا بل هو حلقة في مسلسل السعي الإمبريالي لتركيع الشعوب والدول التي ترفض هذه الهيمنة، وتدفع النساء الإيرانيات اليوم ثمن الصمود ضد الحصار والقصف الهمجي؛

- استمرار حرب الإبادة الصهيونية-الأمريكية في حق الشعب الفلسطيني رغم اتفاق وقف إطلاق النار، ومواصلة الكيان الصهيوني عدوانه على الشعب اللبناني، مع ما ينتج عن ذلك من مآسي ومعاناة في حق النساء على الخصوص؛

- استمرار الحرب في السودان بين قوات الجيش المستولي على السلطة وما يسمى بقوات الدعم السريع وتداعياتها الكارثية في حق الشعب السوداني وخاصة في صفوف النساء الكادحات؛

- تفاقم الأوضاع المأساوية للنساء في الأنظمة الرأسمالية المتوحشة، إذ يعشن أوضاعا صعبة بسبب الاستغلال والاضطهاد والتفقير والتهميش والتمييز بسبب الجنس، حيث تؤدي السياسات النيوليبرالية إلى إفقار النساء بشكل أكبر، وجعلهن الأكثر تضرراً من الأزمات الاقتصادية المتتالية، وخاصة منهن النساء العاملات والكادحات، اللواتي يشتغلن في ظروف صعبة وغير لائقة تفتقر إلى توفير أبسط حقوق العاملات؛ حيث يعانين من الاستغلال والاضطهاد المزدوج، بصفتهن عاملات ونساء في نفس الوقت؛ وتزداد هذه الأوضاع تفاقما في ظل الحروب الإمبريالية والصهيونية الحالية، مما يجعلهن يعشن أوضاعاً مأساوية بشكل مضاعف، تتسم بالهشاشة الشديدة، وبفقدان العمل بشكل متصاعد ومتواتر مما يزيد من معدلات البطالة والفقر والحرمان من أبسط الحقوق، الأمر الذي يفرض عليهن أن يتحملن بشكل كبير، الكثير من الأعباء بما في ذلك أعباء العمل المنزلي، ومتطلبات الحياة الأسرية بمفردهن، ويدفعن، في سبيل ذلك، ثمناً باهظاً من حياتهن وصحتهن النفسية والجسدية؛ كما لا تقتصر آثار الحروب على الجانب الاقتصادي وحده، بل تمتد لتشمل حرمان الفتيات من حقهن في التعليم، وتعريضهن لصدمات نفسية عميقة تؤثر علَى مستقبل أجيال بأكملها.

2) على المستوى الوطني:

تتسم الأوضاع ببلادنا، بشكل عام، بما يلي:

- استمرار النظام المخزني الرجعي في هجومه الممنهج على حقوق ومكتسبات الجماهير الشعبية الكادحة على كافة المستويات، وتعتبر النساء الكادحات والعاملات أكثرَ تضررا من هذا الهجوم المخزني. وتعاني النساء العاملات، بشكل خاص، من ظروف وشروط قاسية في سوق الشغل؛

- تفاقم وضعية الفقر والهشاشة في صفوف النساء الكادحات والعاملات، وخاصة في ظل انحسار فرص الحصول على الشغل، واستمرار موجات غلاء الأسعار بشكل فاحش وضرب القدرات الشرائية لأوسع الجماهير الشعبية؛

- استمرار معاناة العديد من النساء اللواتي تم تشريدهن على إثر الزلازل التي ضربت منطقة الحوز، والفيضانات الأخيرة التي شهدها المغرب، خاصة في آسفي، وتاونات، والقصر الكبير، والعرائش، وسيدس قاسم، وسيدي سليمان، والقنيطرة.... وغيرها، وكذلك من جراء تطبيق سياسة هدم المنازل من طرف مافيات العقار المدعومة من طرف النظام المخزني؛

-مواصلة الهجوم المخزني على الحريات العامة للمزيد من إغلاق الحقل السياسي وتسييد منطق الدولة البوليسية التي تعمل على تكميم الأفواه عبر القمع والاعتقالات التعسفية والمحاكمات الصورية.

وبناء على ذلك، فإن اللجنة الوطنية وهي تتدارس هذه الأوضاع تعلن ما يلي:

- تدين العدوان الصهيوني الأمريكي على الشعب الإيراني وتثمن عاليا صموده البطولي في وجه هذا العدوان الهمجي؛ كما تدين العدوان الصهيوني على الشعبين الفلسطيني واللبناني، وتعبر أيضا عن إدانتها عزم الكيان الصهيوني استصدار قانون يقضي بإعدام الأسرى الفلسطينيين والمطالبة بالتراجع عنه دون قيد أو شرط؛

- تدين التدخل الإمبريالي الأمريكي في فنزويلا واعتقال واختطاف رئيسها وزوجته بهدف الاستيلاء على ثروتها النفطية؛

- تعبر عن تضامنها مع جميع النساء ضحايا الحروب الإمبريالية في مختلف أنحاء العالم، وخاصة في كل من فلسطين المحتلة عموما وغزة خصوصا، والسودان، ولبنان، وأوكرانيا، وإيران، واليمن..؛

- تدين عجز المنتظم الدولي ومؤسساته المختصة التي تحولت إلى أدوات شرعنة للعدوان الامبريالي الصهيوني، عن اتخاذ أي إجراء بشأن ما تقترفه الإمبريالية الأمريكية والكيان الصهيوني من جرائم ضد الإنسانية؛

- تعلن تضامنها مع نضالات الطبقة العاملة المغربية وفي مقدمتها نضالات عاملات وعمال: سيكوم سيكوميك، ماناطكس بطنجة، الكابلاج، العاملات الزراعيات... وتحتج بشدة على الظروف والوسائل السيئة لنقل العاملات والعمال والتي أودت بحياة العشرات منهم/ن؛

- تجدد تضامنها المطلق مع نضالات النساء بفكيك من أجل التصدي لخصخصة الماء بواحة فكيك؛

- تهنئ الأستاذة نزهة مجدي باسترجاعها لحريتها وبرجوعها إلى العمل؛

- تعبر عن تضامنها مع الطلبة والطالبات المطرودين/ت، بشكل تعسفي، من الدراسة من طرف رئيس جامعة بن طفيل بالقنيطرة (وعددهم/ن22) وتطالب بعودتهم/ن للدراسة دون قيد أو شرط؛

- تجدد تضامنها مع جميع النساء المغربيات ضحايا السياسات المخزنية الطبقية، وخاصة النساء الكادحات ضحايا الهدم والتشريد من منازلهن وأراضهن وتطالب بضرورة تعويضهن وتوفير السكن اللائق لهن؛

- تثمن عاليا الأدوار النضالية المتقدمة التي تقوم بها النساء في قيادة العديد من النضالات الاجتماعية والشعبية والعمالية ببلادنا ومن بينها نساء فجيج ونساء أيت بوكماز وغيرهن...؛

- تجدد المطالبة بإطلاق سراح المعتقلة السياسية سعيدة العلمي وكافة المعتقلين السياسيين والمدونين بالمغرب وفي مقدمتهم معتقلو حراك الريف ومعتقلو جيل زيد ...

- وأخيرا فإن اللجنة الوطنية تثمن سيرورة التحضير الجدي والديمقراطي للمؤتمر الوطني السادس لحزبنا حزب النهج الديمقراطي العمالي وتؤكد انخراطها الواعي والمسؤول في هذا التحضير في أفق إنجاح المؤتمر.

حزب النهج الديمقراطي العمالي
اللجنة الوطنية للقطاع النسائي
السبت 4 أبريل 2026

الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب تنهي اشغال مؤتمرها 17 بنجاح

عقدت الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب يومي السبت و الأحد 11 و 12 أبريل 2026 بمقر الاتحاد المغربي للشغل بالرباط مؤتمرها السابع عشر تحت شعار: « نضال جماهيري ديمقراطي واعي و منظم من أجل الحق في الشغل و التنظيم» ،حضر الجلسة الافتتاحية وفود عن مختلف الإطارات السياسية والنقابية والحقوقية والجمعوية الداعمة والمساندة للجمعية، وبعدها انطلقت أشغال المؤتمر

بحضور قوي ومتميز لمختلف الفروع التي هبت لإنجاح هذه المحطة التنظيمية وبعد المصادقة على التقريرين الأدبي والمالي بالإجماع ، وتحيين التصور العام وفق ما تقتضيه المرحلة حسب بلاغ عن المكتب التنفيذي المنتخب وتشكيلته على الشكل التالي :

الرئيس : عبد النبي بوكرين
نائبه : حفيظ موسي
الكاتب العام : يوسف شركي كنوني
نائبه : رضوان المرضي
أمين المال: زكرياء منهيش
نائبه : حسن أيناو
مستشارين مكلفين بمهام :
منعم الصاط
محسن اشنيفخ
حسن بوبوح

كلمة المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي في الجلسة الإفتتاحية

الرفاق في المكتب التنفيذي للجمعية الوطنية لحملات الشهادات المعطلين بالمغرب.

الرفيقات والرفاق في الجمعية الوطنية،المؤتمرات والمؤتمرين.

القوى السياسية والنقابية والحقوقية الحاضرة.

نحييكم جميعا وبدون إستثناء،ونبلغكم تحيات وسلام المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي وعبره جميع مناضلات ومناضلو الحزب.

تحيات إكبار وإجلال لشهداء الشعب المغربي وفي مقدمتهم شهداء الجمعية الوطنية لحملات الشهادات المعطلين بالمغرب مصطفى حمزاوي،نجية اديا،كمال الحساني والى كافة المعتقلين السياسيين بالمغرب.

ينعقد المؤتمر الوطني السابع عشر للجمعية الوطنية لحملات الشهادات المعطلين بالمغرب في سياق عالمي وإقليمي ووطني دقيق. عنوانه العريض تصاعد العدوانية الامبريالية الامريكية على الشعوب ،والحرب الغادرة على إيران ولبنان بهدف إجتثات محور المقاومة وترهيب الشعوب والانظمة المناهضة للاطماع الامبريالية الداعمة للكيان الصهيوني المجرم لحسم الهيمنة الامبريالية الصهيونية على المنطقة خصوصا والعالم برمته في محاولات بائسة لاقبار القضية الفلسطينية التي لا تقبل أي إختزال ولاي مساومة،فبفعل تداعيات ملحمة»طوفان الأقصى «ليوم 7اكتوبر لسنة 2023 تغيرت ملامح التوجهات العالمية وفرض إيقاع مقاومة الصهيونية والامبريالية هو الخيار الانسب وما تقوم به الآن في الهجوم على سيادة البلدان وشعوبها ونخص بالذكر الحصار المفروض على كوبا الآبية وفنزويلا بلإختطاف رئيسها الشرعي وزوجته وتقديمهما للمحاكمة ظلما وعدوانا والتهديدات اللمتكررة للمكسيك وكولومبيا في ضرب صارخ للاتفاقيات والمعاهدات الدولية مما يؤأكد وبالملموس أن الامبرالية الامريكية عدوة الشعوب كما نرددها دوما خلال كل المحطات والاشكال النضالية وذلك بمباركة الانظمة العربية الرجعية العميلة.

وبالمغرب يزداد الأمر تعقدا بعد ارتماء فاضح للنظام القائم في أحضان الصهوينة بتماديه في تعميق التطبيع مع الكيان الصهيوني حيث شمل مجالات حيوية العسكرية والثقافية والاقتصادية ضدا على إرادة الشعب المغربي وارتباطه الوجداني بالقضية الفلسطينية كقضية وطنية وذلك برعاية أمريكية ومساندة خليجية رجعية ،وهنا يلزم الادانة بإشد العبارات المواقف المخزية للنظام المخزني حول الحرب العدوانية على إيران وعلى محور المقاومة والمعركة مستمرة لاسقاط التطبيع. مقابل هذا تمر بلادنا باحلك الظروف بسبب الارتفاع الصاروخي للاسعار في المواد الاستهلاكية الاساسية و الطاقية وضرب القدرة الشرائية لعموم الجماهير الشعبية وإمعان الحكومة الفاقدة للشرعية الشعبية في المزيد من خوصصة القطاعات الحيوية الاجتماعية اهمها القضاء على الصحة والتعليم العموميين عبر تمرير مخططات طبقية تستهدف إبناء الفئات الشعبية ،'لعل اتساع رقعة الفقر وعدم التزامات الدولة امام ضحايا الفياضانات الاخيرة والزلزال والقانون المشؤوم 24.59 المتعلق بالتعليم العالي دليل على ذلك مما فجر غضب طلابي بعدد من المواقع الجامعية بقيادة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب منها النضالات الطلابية بالقنيطرة التي جوبهت بقمع شرس اعتقالات في صفوف الطلبة ثم طرد تعسفي وانتقامي في حق 22طالب ،هذا سيحملنا المسؤولية جميعا للظغط من أجل إرجاع المطرودين والتضامن معهم ومع باقي نضالات المواقع الجامعية،إن الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا هي خيارات إستراتيجية للنظام المخزني نظرا لطبيعته لا شعبي ولاديمقراطي تبعي لمؤسسات رأسمالية وإستبدادي يحمي الفساد والمفسدين سبب معانات اوسع الجماهير الشعبية من عمال وطلبة ومعطلين وكادحين مما يتطلب الفضح المباشر للدولة الاجتماعية وفشل مشروعها.

الرفيقات والرفاق.

إن النضال ضد البطالة ومن أجل الحق في الشغل القار والعيش الكريم هو نضال شامل ضد البنية الحالية لان البطالة والعطالة هي بالتأكيد مرتبطة بالازمات الرأسمالية بمعنى أخر مناهضة البطالة تستلزم مواجهة النظام المخزني من جهة والرأسمالية من جهة اخرى ولايمكن التصدي لشبح البطالة دون فهم تطورات الصراع الطبقي ببلادنا بهدف عزل النظام المخزني العقبة الأساسية في تقدم نضالات شعبنا،هذا مأبانت عنه مختلف الحراكات الاجتماعية والهبات الجماهيرية منذ اندلاع حركة 20فبراير المجيدة مرورا بحراك زاكورة ودمنات وغيرها ثم حراك الريف الأبي ومختلف النضالات الشعبية والعمالية /سيكوميك مكناس وعمال المناجم وباقي النضالات العمالية بالمواقع الانتاجية الصناعية والفلاحية ثم حراك شباب جيل زد لسنة 2025 خلفت 3شهداء والالاف من المعتقلين منهم لازال يحاكم لحدود الساعة،ناهيك عن خنق الأصوات الحرة من صحفيين ومدونين ونشطاء ونقابيين الى اخره... في تناقض مع الإدعات الرسمية حول إحترام الحريات العامة والديمقراطية .

المؤتمرين والمؤتمرات:

اخترتم واخترتن شعار»نضال جماهيري ديمقراطي واعي ومنظم من أجل الحق في الشغل والتنظيم» للمؤتمر هي إشارة قوية لالتزام الجمعية بالنضال الجماهيري الديمقراطي بالبعد الواعي والمنظم لضمان مكانتها بالرغم من الصعوبات الموضوعية الآنية،فالرهان المطلوب من الجميع هو الحفاظ على هذا المكتسب التاريخي ،والحرص على تكثيف الجهود والكفاح لفرض الحق في الشغل القار لعموم بنات وأبناء الشعب المغربي بالرغم من التحولات الحاصلة في مجال التشغيل ،كما أن النضال من أجل الحق في التنظيم يعد في المرحلة الراهنة ملحاحية قصوى لباقي القوى التقدمية الديمقراطية المناضلة ببلادنا المحرومة من التنظيم ضمنها حزب النهج الديمقراطي العمالي المتمتلة في حرمانه من إستعمال القاعات العمومية لانشطته وندواته ومؤتمراته والتضييق على شبيبته ،هدا يفرض النضال المشترك الوحدوي لانتزاع الحق في التنظيم.

الرفيقات والرفاق.

المؤتمرات والمؤتمرين.

نحن في حزب النهج الديمقراطي العمالي واكبنا ودعمنا جميع الخطوات الميدانية والاشعاعية للجمعية الوطنية لحملات الشهادات المعطلين من المؤتمر الوطني السادس عشر كما سابقاتها وهذا واجبنا طبعا مبدئيا وهنا ونتدكر التضالات البطولية لعدد من فروع الجمعية بالقرية وتاونات واوطاط الحاج والناضور وسلوان وفاس وتادلة وزاكورة وغيرها والاعتصامات والاضرابات الطعامية وباقي الاشكال النضالية للجمعية ولكافة المعطلين بوطننا الجريح ونجدد عزمنا على الاستمرار في تقديم كل أشكال الدعم والوقوف إلى جانب كافة المعطلات والمعطلين في قيادتها الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب.

الحضور الكريم.

المطلوب في المرحلة المقبلة :

•هو تصعيد النضال لانتزاع الاعتراف بالجمعية الوطنية لحملات الشهادات المعطلين بالمغرب والاستجابة الفورية لمطالبها المشروعة و فتح حوار جاد ومسؤول مع المعطلين بالمغرب وطنيا ومحليا،ورفع يده عن المعطلات والحد من معاناتهم وإطلاق سراح معتقليها وجميع المعتقلين السياسيين بالمغرب..

*القوى التقدمية الديمقراطية الصادقة:توحيد الصفوف لإقلاع فيروس البطالة وجعل هذا الملف من الأولويات ودعم الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب كمكسب تنظيمي لكافة المعطلين وفضح توجهات المخزن لتكسير ارادة المعطلين من أجل حقهم في الشغل القار والعيش الكريم .

*مناضلات ومناضلو الجمعية :إنجاح المؤتمر الوطني السابع عشر والحفاظ على الارث التاريخي للجمعية والتشبث بالنضال الميداني لانتزاع الحق في الشغل ومواصلة الكفاح والاستماتة والابداع والانفتاح سيرا على خطى شهداءها الأبرار،ومن الواجب استحضار روح الرفيقة لطيفة أعراب والعلاوي فقيدتا الجمعية والرفيق ناصر عضو فرع الرباط وأخرين وهنا بمقر الإتحاد المغربي للشغل أهتزت حناجره إيمانا منه أن لاسبيل دون النضال والكفاح.

وفي الاخير ،أننا في حزب 'النهج الديمقراطي العمالي يتبنى الماركسيةاللينينية وبالتالي خيارنا هو الانخراط ضمن معمان الصراع وعليه نعتبر أن نضالنا ضد البطالة يبقى مرحليا واهميته القصوى في أفق الحسم لصالح الطبقة العاملة وحلفاءها من فلاحين فقراء وطلبة ومعطلين وعموم الكادحين عبر مواصلة سيرورة بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة الرامي نحوى تغيير توري لموازين القوى عن طريق لبناء الديمقراطي والتحرر الوطني نحوى الاشتراكية.

عاشت الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب.

عاش التضامن الشعبي العمالي.

الجمعية تحذر وتنبه:
«حياة المغاربة الستة بالصومال في خطر...صرخة من أجل الإنقاذ قبل فوات الأوان

يتابع المكتب المركزي، للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، ببالغ التوجس والاستنكار الشديد، الوضع المأساوي والتطورات المقلقة، التي يمر منها ملف المواطنين المغاربة الستة المحتجزين بدولة الصومال بسبب تقاعس السلطات المغربية؛ وهو الملف الذي دخل منعطفا خطيرا يهدد حقهم المقدس في الحياة؛ وذلك بعد إعلانهم الدخول في إضراب لا محدود عن الطعام احتجاجا على تخلي الدولة المغربية عن واجبها في حمايتهم، وتماطلها غير المبرر في ترحيلهم رغم تبرئتهم قضائيا وطلب السلطات الصومالية من نظيرتها المغربية تنقيلهم.

والمكتب المركزي للجمعية، وهو يستحضر المراسلات الموجهة لوزارة الخارجية المغربية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، يضع الرأي العام أمام هول المعطيات التي كشفت عنها شكاية المحتجز خالد لضرع. فالمواطنون المغاربة الستة لم يسقطوا فقط ضحية لشبكات النصب والاحتيال والتدليس التي استدرجتهم للعمل، بل واجهوا تهما سريالية متعلقة بالإرهاب؛ حيث خضعوا لمحاكمة صورية منافية لكل الأعراف والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، انتهت في المحكمة الابتدائية بإصدار حكم الإعدام في حقهم، إلا أن محكمة الاستئناف الصومالية تداركت الأمر، وألغت الحكم الابتدائي وقضت، منذ سنتين، بعد التحري والبحث ببراءتهم. كما أقرت بوجوب ترحيلهم إلى وطنهم، غير أنهم لا يزالون محتجزين بسجن «بوساصو» بمنطقة «بونتلاند» في ظروف صعبة تفتقر لأدنى مقومات العيش والكرامة الإنسانية.

وإن ما يزيد من فداحة الوضع، هو ما أكدته عائلات المعنيين حول زيارة مديرة مكتب الحماية بالصليب الأحمر الدولي بكينيا للمحتجزين، في يناير الماضي، وإخبارهم بأن كافة الإجراءات والوثائق قد سلمت للسلطات المغربية، وأن العائق الوحيد أمام استعادة حريتهم هو تماطل وزارة الخارجية والمصالح القنصلية في استكمال إجراءات بسيطة تتعلق بتوفير تذاكر السفر ورخص المرور؛ مما يؤكد تقاعس السلطات المغربية عن إتمام إجراءات الترحيل وتخليها الصريح عن واجب الحماية المفروض على الدولة تجاه مواطنيها بالخارج لأزيد من سنة، قوبلت خلالها كل المراسلات في هذا الشأن بالإهمال.

وفي هذا السياق، فإن عائلات المحتجزين تعيش اليوم حالة من الرعب الحقيقي جراء ما يتداوله الإعلام الصومالي حول ترحيل أو إعدام محكومين هناك؛ الأمر الذي يمكن أن يضع حياة أبنائهم المضربين عن الطعام في خطر داهم يتجاوز مجرد الاعتقال إلى التهديد الفعلي بالتنكيل أو التصفية الجسدية. وبالتالي فإن هذا التقاعس من طرف السلطات المغربية يمثل انتهاكا صارخا للحق في الحياة والأمان الجسدي، ويجعل الدولة المغربية طرفا مساهما في استمرار معاناتهم واحتجازهم خارج القانون الدولي بعد تبرئتهم.

وعليه فإن المكتب المركزي للجمعية؛ وهو يذكر بمراسلته الموجهة لوزير الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، في الموضوع، بتاريخ 13 فبراير 2026، إذ يستغرب بشدة لاستمرار الصمت الرسمي غير المبرر تجاه هذه القضية، التي أصدر بشأنها القضاء الصومالي حكما بالبراءة منذ سنتين كاملتين، مع التأكيد على ضرورة ترحيل المعنيين إلى وطنهم الأصلي، يعلن ما يلي:

ـ يحمل وزارة الخارجية والتعاون الإفريقي المسؤولية الكاملة عن السلامة الجسدية للمضربين عن الطعام، وعن حياتهم التي أصبحت معرضة لخطر داهم، وتطالب بالتدخل العاجل والعملي، وفق ما يمليه القانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الدولي الانساني لإنهاء هذه المحنة، وتأمين عودتهم الآمنة والفورية إلى أرض الوطن؛

ـ يعتبر صمت السلطات المغربية، وتجاهلها لملف مواطنين مغاربة مبرئين قضائيا، بمثابة عقوبة إضافية غير قانونية وتعسف وإهدار للكرامة؛

ـ يدعو المنظمات الدولية، وعلى رأسها الصليب الأحمر الدولي، إلى تكثيف الضغط وتوفير الحماية اللازمة لهم في ظل غياب أي حماية قنصلية مباشرة؛

ـ تضامنه المطلق مع عائلات المحتجزين، وعزمه خوض كافة الأشكال النضالية والقانونية بجانب عائلات الضحايا، بما في ذلك تنظيم ندوة صحفية عاجلة لفضح هذا التخاذل الرسمي ومساءلة الحكومة عن إهمالها الواضح لمواطنين مغاربة في وضعية هشاشة قصوى؛ باعتبار أن كرامة وحياة المواطن المغربي بالخارج ليست مجالا للمساومة أو الإهمال الإداري، ولن يتوانى عن فضح هذا التقصير أمام الرأي العام الوطني والدولي.

عن المكتب المركزي:
الرباط، في 08 أبريل 2026.

تنسيقية الدفاع عن الحق في التنمية بمنطقة خريبكة

ندعوا المواطنات والمواطنين بمنطقة خريبكة إلى التعبئة المكثفة ، استعدادا لخوض تحركات نضالية، لرفع التهميش عنها، وتوفير فرص الشغل للشباب، ومواجهة الأوضاع الكارثية للبنيات التحتية والبيئة .

في اجتماعها بتاريخ 10 أبريل 2026 ، تداولت تنسيقية الدفاع عن الحق في التنمية بمنطقة خريبكة في الأوضاع المزرية بالمنطقة، وملف التشغيل بها، وتعامل عمالة الإقليم والمجلس الجماعي لخريبكة مع المراسلتين التي وجهتهما لهما، حيث رفضت الأولى التسلم والثانية التفاعل إيجابيا، وقد قررت ما يلي :

1 - تنديدها الصارخ بالتعامل السلبي للسلطات الإقليمية والمجلس الجماعي مع مراسلتيها، واللتين تناولتا الحالة الكارثية والخطيرة للبنيات التحتية بالمدينة، وعلى رأسها الطرق والأرصفة المحفرة والمتصدعة والمتآكلة، والتي أصبحت تهدد سلامة السائقين والركاب والراجلين والعربات؛ ومشاكل الإنارة العمومية التي تعاني من الرداءة، ومن ضعف الإهتمام بإصلاح الأعطاب و الأعطال التي تصيبها، مما يغرق أحياء كاملة أو أجزاء منها في الظلمات ، ويهدد أمن وسلامة المواطنين بها؛ واستفحال ظاهرة احتلال الملك والشارع العموميين دون القيام بما يلزم لوضع حد لها، ودون إيجاد حلول تحفظ كرامة الفراشة والباعة الجائلين ، كتوفير أسواق نموذجية وغيرها ، بعيدا عن العنف والتهديد ومصادرة السلع؛ وكذا مشكل البيئة وتناثر البؤر السوداء بها، وما تشكله من تهديد لصحة المواطنين، وضعف الإعتناء بالمساحات الخضراء على قلتها، وعدم تعويض البالوعات المهترئة أو التي تسرق رغم خطورة ذلك .

2 - تعبيرها عن دعمها ومساندتها لعريضة ساكنة قرية بئر مزوي بدائرة خريبكة الموجهة لعامل الإقليم، والمطالبة بالتدخل لإصلاح الطرق والمسالك القروية والتي وصلت إلى مستوى كبيرا من التدهور ، بحيث باتت تهدد سلامة المواطنين، وتعيق تنقلهم اليومي نحو المرافق الحيوية ، وتعمق العزلة القروية .

3 - استنكارها التهميش الذي تعاني منه المنطقة رغم غناها الفاحش ، وتنامي العطالة والحرف الهامشية والأمراض الإجتماعية بها ، خاصة وأن المجمع الشريف للفوسفاط نفض يديه من التشغيل مفضلا المتقاعدين ، والقطاع الفلاحي بفعل ترادف سنوات الجفاف، وضعف الإهتمام الرسمي بالفلاحين الفقراء والصغار، زاد من تأزم الأوضاع، بفعل الهجرة القروية القسرية ومساوئها، وإذا كان شباب المنطقة قد علق بعض الآمال فيما يخص توفير فرص شغل على مشروع «منطقة التسريع الصناعي» بجماعة بني يخلف بدائرة خريبكة الموقع مع شركة «هولي غلوبل Holley Global « الصينية في يونيو 2024، لإحداث مجمع صناعي ضخم على مساحة 300 هكتار، وباستثمار يناهز 1,5 مليار درهم ، فإنه قد أصيب بالإحباط في ظل غياب أية ترجمة فعلية له على أرض الواقع ، وصمت المسؤولين، بالرغم مما صاحب إعلانه من ضجيج إعلامي، وحضور مسؤولين من مستويات مختلفة وعلى رأسهم وزير الداخلية!

4 - دعوتها المواطنات والمواطنين بخريبكة والنواحي إلى الإلتفاف حول التنسيقية، والتعبئة استعدادا لتنفيذ خطوات نضالية سيعلن عنها لاحقا.

سكرتارية تنسيقية الدفاع عن الحق في التنمية بمنطقة خريبكة .
خريبكة، في 10 أبريل 2026

بعض من التماس بين العملين النقابي والسياسي عبر التاريخ (الحلقة 16)

الهيئات الشغلية والنقابية الأممية بعد الحرب العالمية الأولى (الجزء3)

الهاشمي كبدة

بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى تبنت جل قيادات النقابات المنتسبة إلى الفيدرالية النقابية الدولية النزعة القومية وانتهجت سياسة الدفاع الوطني والتحقت «بالحلف المقدس» مما دفع بالمناضلين النقابيين المحسوبين على التيارات الثورية إلى التفكير في التنظيم بما يوفر إمكانيات تجديد الفعل النقابي في صفوف تنظيماتهم وتصحيح المسار الأممي لتلك الفيدرالية. وتجسيدا للغاية الأخيرة التأموا مع الاشتراكيين في مؤتمرين نقابيين دوليين انعقد الأول بزيمروالد في الفترة 5-8 سبتمبر 1915 والثاني بكينثال في الفترة 24-30 أبريل 1916. وبعد ظفر البلاشفة بالسلطة في أكتوبر 1917، رأى هؤلاء في نجاح الثورة الروسية حدثا ذا مدى هائل بالنسبة للحركة العمالية الأممية، لاسيما بالنسبة لمكونها النقابي الثوري، بحيث كان بالإمكان استثمارها لإعادة تجميع الجناح الثوري للنقابات، ولخلق أقلية ثورية فاعلة داخل هذه الأخيرة، وللعمل على استقلاليتها عن الأحزاب الإصلاحية، ولتغيير أساليب العمل النقابي وإعادة تشكيل الفيدرالية النقابية الدولية بضوابط جديدة، الشيء الذي أكد عليه المؤتمر الأول لعموم نقابات العمال الروسية بموسكو في يناير 1918(1). وقد آمل منتسبو هذا الجناح أن تطبح القواعد النقابية الجذرية بالقيادة الاشتراكية الإصلاحية لهذه الأممية النقابية، غير أن مخرجات مؤتمر إعادة تأسيس هذه الأخيرة المنعقد بأمستردام في فبراير 1919 عصفت بهذه الآمال، إذ كرست هيمنة النقابات الإصلاحية على دواليب الفيدرالية النقابية الدولية.

ولقد أثارت قضيتا استقلالية النقابات وإنشاء أقليات ثورية فاعلة داخلها نقاشات في صفوف قادة الثورة البولشيفية، إذ خمن تروتسكي أن النفوذ على الحركة النقابية خطوة حاسمة نحو التأثير على الحركة العمالية. وواصل موردا إنه إذا كانت الحركة النقابية الثورية محقة في نضالها من أجل استقلالية النقابات ضد الحكومة البرجوازية والاشتراكيين البرلمانيين، فإنها لم تقدس استقلالية المنظمات الجماهيرية، بل على العكس، فهمت ودعت إلى الدور القيادي للأقلية الفاعلة داخل المنظمات الجماهيرية، التي تعكس في داخلها صورة الطبقة العاملة بأكملها، بكل تناقضاتها وتخلفها وضعفها. وخلص إلى أنه لم تعد الاستقلالية ذات جدوى الآن بعد إنشاء حزب ثوري حقيقي (2). لكنه حذر لاحقا من الفهم الخاطئ لمفهوم الاستقلالية مشددا على ضرورة إدانة سلوك بعض الشيوعيين الذين لا يكتفون بعدم النضال في النقابات من أجل نفوذ الحزب، بل يعارضون العمل في هذا الاتجاه باسم تفسير خاطئ لاستقلالية النقابات(3). كما حظي إنشاء أقليات ثورية فاعلة داخل النقابات باهتمام هؤلاء القادة، إذ صرح تروتسكي بهذا الصدد قائلا «كانت نظرية الأقلية الفاعلة، في جوهرها، نظرية غير مكتملة للحزب البروليتاري. ففي جميع ممارساتها، كانت الحركة النقابية الثورية بمثابة نواة لحزب ثوري؛ وتماثلها، كانت هذه الحركة، في نضالها ضد الانتهازية، بمثابة مخطط رائع للشيوعية الثورية»(4).

اتهم القادة البلاشفة الأممية العمالية الثانية بخيانتها للطبقة العاملة العالمية بعدم دعوتها إلى اتخاذ إجراءات ضد الحرب العالمية الثانية، إذ آخذوا عليها أنها لم تثبت جدارتها في زمن الحرب الإمبريالية على الرغم من استعدادها الفكري لذلك، ومن التحليل الدقيق المسبق لطبيعة الحرب، ومن القرارات المتخذة في المؤتمرات الدولية، لمناسبات عديدة، لخوض أشد النضالات، بل وحتى اللجوء إلى الإضراب العام على المستوى الدولي ضد الحرب. وبعد نجاح الثورة البولشيفية، أكدوا أن هذه الثورة ليست إلا مقدمة للثورة العالمية، لكنهم سحبوا كل امل في أن تكون الأممية العمالية الثانية قاطرة لها. وراهنوا لتحقيق نشر الفعل الثوري في بقية بقاع العالم على إنشاء أممية عمالية ثالثة مركز ثقلها هي الأحزاب الشيوعية واليسارية الجذرية وامتداداتها الجماهيرية لاسيما النقابية. غير أن المؤتمر التحضيري لهذه الأممية المنعقد بموسكو في مارس 1919 لم يتطرق إلى كيفية التعاطي مع النقابات ولم يقدم البلاشفة أي قرار بهذا الشأن.

ومع التمدد الهائل لأممية أمستردام، التي كان يطلق عليها المنتسبون إلى اليسار الجذري اسم الأممية النقابية الصفراء، في صفوف المركزيات النقابية المؤطرة لعشرات الملايين من العمال، تعين على الأممية العمالية الثالثة تغيير استراتيجيتها. وإن قررت في مؤتمرها الثاني المنعقد بموسكو في يوليوز 1920 عدم إنشاء أممية نقابية جديدة، فقد نادت بالتغلغل في منظمات أممية أمستردام، ودعا القادة الشيوعيون إلى الانخراط في التنظيمات النقابية الإصلاحية بهدف انتزاع أكبر عدد ممكن من العمال من قبضة الديمقراطية الاجتماعية(5). وأدان لينين رفض اليساريين القبول بهذا التوجه مردفا «لا يمكن تقديم أي تنازلات لمن يدعون إلى الانفصال عن النقابات العمالية»(6). وحدد ذلك المؤتمر مهام اليساريين الجذريين في الحركة النقابية من خلال الشرطين التاسع والعاشر المفروضين على كل حزب يلتمس الانضمام إليها، إذ أورد الشرط التاسع: «يجب على كل حزب... أن يقود بشكل منهجي وبمثابرة عملا شيوعيا داخل النقابات والمجالس العمالية والاستغلاليات الفلاحية، ومن الضروري أن تهيكل أنوية شيوعية، والتي يجب عليها، من خلال العمل المستمر والمثابر، أن تظفر بالنقابات والمجالس لفائدة قضية الشيوعية، ويجب أن تخضع الأنوية الشيوعية بشكل تام للحزب بأكمله»(7). ونص الشرط العاشر على: «كل حزب عضو في الأممية الشيوعية ملزم بقيادة، بعناد، معركة ضد أممية أمستردام، وعليه، بالتالي، أن ينشر في صفوف العمال ضرورة القطع مع أممية أمستردام»(8).

وفي منشور موجه للمركزيات النقابية الأوروبية، أورد غريغوري زينوفييف(a): «لمواجهة الفيدرالية النقابية الدولية الصفراء، التي توظف أعوان البورجوازية في كل من أمستردام وواشنطن وباريس، يجب أن نضع في معارضتها الفيدرالية النقابية الدولية البروليتارية الحمراء والتي تعمل إلى جوار الأممية العمالية الثالثة»(9). وقد شرع قادة النقابات السوفياتية في تجميع أولئك النقابيين الذين انجذبوا إلى العمل النقابي الثوري في أممية نقابية جديدة. وكان التكتيك يكمن في خلق أنوية في المنظمات النقابية القائمة واعتبارها خلايا لأممية نقابية مستقبلية. ومهدت الندوة الدولية حول العمل النقابي الثوري المنعقدة ببرلين في دجنبر 1920، الطريق أمام المؤتمر الدولي للنقابات الثورية. وخلال هذه الندوة أكد المنتدب عن النقابات السوفياتية أن من يعارض مقترح المؤتمر يؤيد الأممية النقابية لأمستردام المطبعة مع الاستغلال الرأسمالي(10). وأخيرا، وبعد مناقشات حادة، لا سيما فيما تعلق بمفهوم ديكتاتورية البروليتاريا، التي اعتبرها البعض هيمنة للدولة، وفي مسعى الاستماتة في الدفاع عن الطبقة العاملة أيان تواجدت، قرر المشاركون في الندوة إيفاد ممثلي منظماتهم إلى المؤتمر الذي تقرر عقده بموسكو في 1921. وفعلا التأم منتدبو التنظيمات النقابية بأوروبا، التي كانت تحت نفوذ اليسار الثوري، في المؤتمر المنعقد بموسكو في يوليوز 1921 فانشأوا، على هامش انعقاد المؤتمر الثالث للأممية العمالية الثالثة، الأممية النقابية الحمراء.

إن جاء في مخرجات المؤتمر الثالث للأممية العمالية الثالثة: «من المستحيل الانتصار على حصن الرأسمالية هذا دون إدراك ضرورة دحض الفكرة الخاطئة عن عدم تسييس النقابات العمالية وحيادها [...] ومن أجل امتلاك سلاح مناسب لمواجهة الأممية الصفراء لأمستردام، من الضروري إقامة علاقات متبادلة واضحة ودقيقة بين الحزب والنقابات العمالية في كل بلد [...] والحزب الشيوعي هو طليعة البروليتاريا، الطليعة التي أدركت تماما سبل ووسائل تحرير البروليتاريا من نير الرأسمالية، ولهذا السبب، قبلت البرنامج الشيوعي عن وعي [...] وتتمثل وظيفة النقابات العمالية في لعب دور المحيط بالنسبة للمركز، إذ يجب عليها دعم طليعتها، الحزب الشيوعي، الذي يقود نضال البروليتاريا في جميع مراحله. ولتحقيق هذه الغاية، يجب على الشيوعيين والمتعاطفين معهم تشكيل جماعات شيوعية داخل النقابات العمالية تكون تابعة تمامًا للحزب الشيوعي»(11)، فإن المؤتمر التأسيسي للأممية النقابية الحمراء تبنى برنامجا ماركسيا للصراع الطبقي ونبذ الإصلاحية، وركز على تنسيق الجهود وتوحيد النقابات الثورية القائمة ونقابات الأقليات، ونص على ربط علاقات عملية وعضوية وثيقة مع الأممية العمالية الثالثة، لكنه أكد رفضه للانقسام المنهجي برفع شعار «ليس الهدف تدمير النقابات القائمة، بل كسبها»، كما دعا إلى إنشاء لجان دعائية دولية لكل قطاع (النقل، النسيج، المناجم، التعدين، البناء، ...) (12)، الشيء الذي حال دون حدوث تصدعات داخل النقابات.

أثار المؤتمر الثاني للأممية النقابية الحمراء، الذي انعقد بموسكو في الفترة الممتدة من 19 نونبر إلى 02 دجنبر 1922، انتباه البروليتاريا إلى خمس قضايا وهي: الجبهة الموحدة، الوحدة النقابية، التنظيم، العلاقات مع النقابيين التحررين، الحركة النقابية بالبلدان المستعمرة وشبه المستعمرة(13). فبشأن القضية الأولى، تبنى المؤتمر تكتيك مقاومة هجوم رأس المال وتوحيد الجماهير العمالية استعدادا للهجوم البروليتاري، ودعا إلى العمل المشترك مع الأممية النقابية لأمستردام؛ وبصدد القضية الثانية، ثمن المؤتمر جهود توحيد جميع التنظيمات الأناركية النقابية داخل الأممية النقابية الحمراء بما يعزز النضال المشترك ضد البرجوازية والإصلاحية، وعارض محاولات شق الحركة النقابية الثورية العالمية لاسيما مساعي إنشاء أممية «مستقلة» ظاهريا، ولكنها في الواقع أناركية نقابية، ووصف ممارسات بعض الجماعات الأناركية الناشطة داخل الحركة النقابية بأنها غالبا ما ترمي، خلال تحركاتها ضد الأممية النقابية الحمراء، إلى خدمة الإصلاحيين والبرجوازية ضد البروليتاريا الثورية؛ وأقر المؤتمر، بخصوص القضية الثالثة، بضرورة تعزيز نفوذ ودور اللجان الأممية للصناعة، وأوصى بأجرأة الأنشطة التنظيمية والدعائية لهذه اللجان من خلال تنزيل برنامج عمل محدد يهدف إلى توحيد جميع القوى الثورية داخل الحركة النقابية عبر تنظيمات صناعية تنشط على المستوى الدولي؛ والمؤتمر، إذ لاحظ أنه لم يكن من الممكن حتى الآن إقامة علاقة كافية بين التنظيمات المنضمة إلى الأممية النقابية الحمراء ومركزها، فإنه يعتبر أن أهم مهمة للجهاز التنفيذي لهذ الأممية هي إقامة علاقة دائمة ومنهجية مع جميع التنظيمات، وتوسيع وتعميق العمل المخصص لتثقيف وتجميع الجماهير العمالية من أجل تأهيل نقابات، متمرسة في النضال، للإطاحة بالبرجوازية والتأسيس لدكتاتورية البروليتاريا؛ وفيما يتعلق بالقضية الرابعة، وجه المؤتمر رسالة إلى التنظيمات النقابية العمالية التحررية بجميع البلدان، داعيا إياها إلى الانضمام إلى الأممية النقابية الحمراء بدلا من الاستمرار في تشرذم الحركة النقابية الأممية، والعمل مع العمال الثوريين بجميع البلدان لتحرير الطبقة العاملة؛ أما مقاربته للقضية الخامسة، فالمؤتمر أولى اهتماما استثنائيا للحركة النقابية بالبلدان المستعمرة وشبه المستعمرة. مستحضرا الطابع الأممي الحقيقي للأممية النقابية الحمراء. وإن تأثرت هذه الحركة، في انخراطها في الصراع التحرري ضد الاحتلال الأجنبي، بالنزعة القومية، فالمؤتمر يرى تشبع هذه الأخيرة، في ظل التيار الثوري الجارف الذي ولدته الثورة البولشيفية، بالروح الطبقية أمرا شديد الاحتمال. ويتمثل المؤتمر واجب الأممية النقابية الحمراء في منح هذه الحركة شكلا ثوريا أكثر دقة وعمقا، وفي غرس الروح الشيوعية فيها لكي تحقق أقصى النتائج في النضال ضد المستعمر والرأس المال الأجنبي والمحلي(14).

قارب المؤتمر الثالث للأممية النقابية الحمراء، الذي انعقد بموسكو في يوليوز 1924 العديد من الإشكالات التي اكتنفت العمل النقابي الثوري أمميا، ومن أهمها: المهام الفورية للحركة النقابية الثورية؛ النضال من أجل وحدة الحركة النقابية الأممية؛ النضال بهدف فرض يوم عمل من ثماني ساعات باعتبارها مدة العمل اليومي القصوى؛ علاقة التنظيمات النقابية بلجان وحدات الإنتاج؛ اللجان الأممية للدعاية؛ استراتيجية الإضرابات؛ مهام الأممية النقابية الحمراء بالبلدان المستعمرة والشبه مستعمرة؛ علاقة البروليتاريا الزراعية بالمزارعين؛ التنظيم؛ مناهضة النقابات الفاشية؛ المرأة العاملة؛ اليد العاملة المهاجرة؛ مهام الإعلام النقابي الثوري الأممي(15).(يتبع)

(1) Jean SAGNES, Histoire du syndicalisme dans le monde des origines à nos jours, Toulouse, Éditions Privat, 1994.

(2) Léon TROTSKI, Les fautes fondamentales du syndicalisme, Paris, Revue La Lutte de classes n° 17 du janvier 1930.

(3) Reiner TOSSTORFF, Moscou contre Amsterdam, l'Internationale syndicale rouge (1920-1937), Paris, Syllepse, 2002.

(4) Léon TROTSKI, Les fautes fondamentales du syndicalisme, Paris, Revue La Lutte de classes n° 17 du janvier 1930. (5) Idem.

(6) Vladimir Ilitch LENINE, La Maladie infantile du communisme (le « gauchisme »), Éditions du Progrès, Moscou, 1979.

(7) Jean-Marie TREMBLY, Manifestes, thèses et résolutions des quatre premiers congrès de l'Internationale Communiste 1919-1923, Paris, Maspéro, 1971.

(8) Idem.

(9) Georges LEFRANC, Le syndicalisme dans le monde, Paris, p. U. F., 1958.

(10) Reiner TOSSTORFF, Moscou contre Amsterdam, l'Internationale syndicale rouge (1920-1937), Paris, Syllepse, 2002.

(11) Jean-Marie TREMBLY, Manifestes, thèses et résolutions des quatre premiers congrès de l'Internationale Communiste 1919-1923, Paris, Maspéro, 1971.

(12) L'Internationale Syndicale Rouge, Résolutions et statuts adoptés au Ier congrès internationale des syndicats révolutionnaires, (Moscou 3-19 juillet 1921), Paris, Librairie du Travail, 1921.

(13) L'Internationale Syndicale Rouge, Résolutions adoptées au IIème congrès de L'Internationale Syndicale Rouge, (Moscou - novembre 1922) ; Paris, Librairie du Travail, 1922.

(14) Idem.

(15) L'Internationale Syndicale Rouge, Résolutions adoptées au IIIème congrès de L'Internationale Syndicale Rouge, (Moscou - juillet 1924), Paris, Librairie du Travail, 1924.

(a) ثوري بولشيفي بارز (1883-1936). كان متعاونا مقربا من لينين. ترأس الأممية العمالية الثالثة من 1919 حتى 1926. كان زعيما للحزب الشيوعي بمنطقة لينينغراد. انضم إلى «التروتسكا» الحاكمة بعد وفاة لينين، لكنه شكل مع تروتسكي المعارضة الموحدة لحكم ستالين.

* ملحوظة: وقع خطأ في المرجع رقم (11) الوارد في الحلقة 25 من سلسلة «بعض من التماس بين العملين النقابي والسياسي عبر التاريخ «. والصواب هو:

La Confédération Internationale des Syndicats Chrétiens, les résolutions du congrès tenu à Bruxelles en octobre 1945, Bruxelles, Le Bureau Exécutif, 1945.

التقرير السياسي المقدم للجنة المركزية للحزب في دورة «الفقيد الرفيق الحسين لهناوي» التي تنعقد تحت شعار « نضال الشعب المغربي هو جزء لا يتجزأ من نضال الشعوب ضد التحالف الإمبريالي الصهيوني الرجعي»

تحليل الأوضاع على الأصعدة الدولية والإقليمية والوطنية:

-على الصعيدين الدولي والإقليمي:

يشهد العالم حاليا تصعيدا خطيرا للنزعة العدوانية العسكرية للإمبريالية الأمريكية. فلم تمض سوى أسابيع قليلة على العدوان على فنزويلا واعتقال رئيسها وزوجته ها هي تقوم بشن الحرب على إيران بمشاركة أداتها العسكرية في المنطقة: الكيان الصهيوني. وهي حرب امبريالية تهدف إلى إسقاط النظام في إيران وفرض نظام خاضع وتابع تتمكن عبره من السيطرة على موارد البلاد من مصادر الطاقة (البترول والغاز الطبيعي) وعلى مضيق هرمز الذي يمر منه أكثر من 20٪. من الطاقة العالمية للتمكن من التحكم في أسواق وأسعار الطاقة على الصعيد العالمي كوسيلة أساسية في صراعها ضد الأقطاب الاقتصادية الصاعدة وفي مقدمتها الصين وروسيا بهدف استمرار هيمنتها الاقتصادية والسياسية عالميا. كما تهدف هذه الحرب الامبريالية الى القضاء النهائي على محور المقاومة وتصفية القضية الفلسطينية كشرط لإعادة رسم الخريطة الجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط بما يمكن من فرض الهيمنة الأمريكية الصهيونية المطلقة على المنطقة ويوفر شروط تنفيذ المشروع الصهيوني «إسرائيل الكبرى» كجزء من المخطط الامبريالي المعروف ب» الشرق الأوسط الجديد».

ويجد تصاعد النزعة العسكرية الامبريالية الأمريكية أساسه المادي في الأزمة البنيوية العميقة والمتفاقمة للرأسمالية، وخاصة الأمريكية، في ظل أزمة هيمنة الرأسمال المالي الاحتكاري المعولم. وتتمظهر هذه الأزمة بوضوح في تفاقم التضخم والركود الاقتصادي و تفاقم المديونية الداخلية والخارجية (أكثر من 40 تريليون دولار) وعجز الميزانية (حوالي 2 تريليون دولار حسب توقعات 2026).

- وينعكس التضخم والركود الاقتصادي على الصراع الطبقي، ذلك أن غلاء المعيشة يؤدي إلى انخفاض ملحوظ في قيمة الأجور، مما يؤدي بدوره إلى توسيع الهوة بين الطبقات وإلى الغليان الطبقي وبالتالي إلى تنامي الاحتجاجات في أوساط العمال والكادحين. ويتعمق هذا الصراع ضد الطغمة المالية المسيطرة بالرفض الشعبي المتنامي لسياسات اليمين الفاشي بقيادة المجرم ترامب داخليا ضد المهاجرين والأقليات والهجوم على مكتسبات الطبقة العاملة في مجالات الحريات النقابية والأجور وشروط العمل وفرض المرونة على سوق الشغل لمواجهة الانخفاض المتواصل لمعدلات الأرباح، وخارجيا بالمشاركة في حرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي التي يمارسها الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني وبالاعتداءات على سيادة الدول وحصارها (فنزويلا وإيران ولبنان وكوبا وكولومبيا...) وفرض الحروب التجارية والجمركية على الدول وإثارة الصراعات عبر العالم.

إن الحروب الإمبريالية سواء المباشرة كما هو الشأن بالنسبة لإيران وفنزويلا أو غير المباشرة عبر الأدوات الوظيفية كما هو الشأن بالنسبة لحرب الإبادة الجماعية بفلسطين والعدوان الصهيوني على لبنان والحرب الدموية في السودان وتفكيك سوريا وتفجير الصراعات الطائفية داخلها وحصار كوبا والتهديد بشن الحرب عليها وتنظيم محاولات لانقلابات عسكرية ضد بعض الأنظمة الوطنية في بعض بلدان إفريقيا كبوركينا فاسو والنيجر... هي أساليب إمبريالية تلجأ إليها الاحتكارات الرأسمالية الكبرى والطغمة المالية الأمريكية المتحكمة في مصير العالم للتوسع والسيطرة على الموارد والأسواق عبر العالم في ظل احتدام التناقضات داخل المنظومة الرأسمالية مع صعود أقطاب اقتصادية رأسمالية جديدة وخصوصا الصين، ولتصدير التناقضات الطبقية الداخلية نحو الخارج لتفادي الانفجارات الداخلية مع تصاعد النضالات العمالية والشعبية.

-لكن يظهر أن هذا التغول الامبريالي الأمريكي والصهيوني قد اصطدم بصمود إيران التي تمكنت من امتصاص الضربة الأولى وشن هجوم مضاد قوي على القواعد الأمريكية في الخليج والعراق وعلى الكيان الصهيوني، وتكبيد الولايات المتحدة والكيان خسائر عسكرية ومادية وبشرية هائلة في إطار استراتيجية حرب استنزاف قاسية تظهر المؤشرات مدى الاعداد الإيراني الجيد لها، وخاصة على المستوى الاستخباراتي واللوجستيكي والقدرات العسكرية الصاروخية. كما يظهر أن هذه الحرب ستكون مؤلمة للعدو الأمريكي والصهيوني، وخاصة مع انخراط حزب الله فيها وإغلاق مضيق هرمز مما أشعل أسعار الطاقة في الأسواق العالمية وعمق الأزمة الاقتصادية وسيعمقها أكثر، وخاصة في البلدان الصناعية غير النفطية في أوربا وآسيا. وهذا سيؤدي بدوره إلى اشتداد الأزمات الاجتماعية والتناقضات الطبقية وبالتالي إلى تصاعد الاحتجاجات والنضالات الشعبية والعمالية سواء في بلدان المركز الرأسمالي أو بلدان المحيط.

-إن صمود إيران في هذه الحرب الامبريالية وإفشال مخطط إسقاط نظامها والسيطرة عليها هو بمثابة انتصار كبير لها بالنظر للتفوق العسكري واللوجستيكي الأمريكي والصهيوني. وهذا سيسمح بخلق موازين قوى جديدة في المنطقة تعيد للشعوب وقوى التحرر والمقاومة الثقة في نفسها وتقوي لديها إرادة هزم المشروع الامبريالي الصهيوني الذي يزداد تغولا وغطرسة كلما تعمقت أزمته البنيوية وكلفتها المادية والبشرية.

وانسجاما مع طبيعته الفاشية العنصرية، واستمرارا في حرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي، يواصل الكيان الصهيوني حملاته في تقتيل وحصار وتجويع الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية وتدمير المنشآت السكنية والاقتصادية والخدمية والبنية التحتية وتوسيع الاستيطان وترهيب وتعذيب الأسرى وإصدار قانون «إعدام الأسرى الفلسطينيين» كمحاولة يائسة للقضاء على المقاومة بعدما عجزت عن ذلك سياسة الإبادة الجماعية والإرهاب والاغتيالات الصهيونية. كما يواصل اعتداءاته على لبنان للقضاء على المقاومة وعلى سوريا لتكريس احتلاله للمناطق التي يسيطر عليها في جنوبها وللمزيد من إضعافها وتدمير قدراتها في ظل تواطؤ وخيانة نظام «الجولاني» الإرهابي العميل.

من خلال ما سبق يتضح أن التناقض الرئيسي، على المستوى الدولي حاليا، هو بين المنظومة الامبريالية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية وأدواتها وأساسا الكيان الصهيوني من جهة والطبقة العاملة والشعوب والدول الوطنية ذات القرار السيادي المستقل وكل المتضررين من التغول الرأسمالي الامبريالي من جهة أخرى. الشيء الذي يتطلب:

-بناء أوسع جبهة عالمية ضدها تضم كل المتضررين (شعوبا وقوى ثورية وتقدمية وقوى التحرر الوطني وأنظمة وطنية وتقدمية واشتراكية) من هيمنة هذه المنظومة الامبريالية على العالم.

-بناء أممية ماركسية من خلال تقوية علاقات التنسيق والتعاون والنضال المشترك بين الأحزاب والمنظمات الشيوعية.

-توسيع وتقوية التنسيق والنضال المشترك بين القوى الثورية والتقدمية والوطنية في منطقتنا المغاربية والعربية والإفريقية.

-دعم نضالات الشعوب في فلسطين ولبنان وإيران والسودان وفنزويلا وكوبا وغيرها ضد الغطرسة الامبريالية والصهيونية.

على الصعيد الوطني:

يعيش النظام المخزني على وقع الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخانقة والمتفاقمة التي تمر منها بلادنا والناتجة عن السياسات الطبقية النيوليبرالية المتوحشة المفروضة عليه من طرف المؤسسات المالية الإمبريالية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والتي تجد تجسيدها الاقتصادي والمالي والتشريعي في:

- قانون المالية لسنة 2026 الذي كرس المزيد من استهداف المكتسبات الشعبية وخوصصة المؤسسات العمومية وتعميق الفوارق الطبقية والجهوية والمديونية التي بلغت مستويات قياسية يوجه معظمها لأداء الديون وفوائدها وللتجهيزات والمشاريع المرتبطة بكأس العالم 2030، وليس للقطاعات المنتجة لفرص الشغل والقيمة المضافة مما سيكرس المزيد من التبعية والوصاية الإمبريالية على بلادنا.

-تمرير قوانين رجعية ومحاولة تمرير أخرى في سياق إعادة صياغة المنظومة القانونية السائدة بما يسمح بتوسيع وتكريس التسلط المخزني على المجتمع ومنظماته المدنية وبتوفير شروط أفضل للاستغلال الرأسمالي للطبقة العاملة وثروات الشعب المغربي (قانون الاضراب- قانون الصحافة-مشروع قانون المحاماة- القانون الجنائي- قانون الانتخابات- قوانين في قطاعي التعليم والتعليم العالي- قوانين الاستثمار وتعديل القانون 86-12 المتعلق بالشراكة بين القطاعين العام والخاص ...).

إن انعكاسات هذه السياسات النيوليبرالية المتوحشة على أوضاع الطبقة العاملة وباقي الطبقات والفئات الشعبية جد خطيرة. فقد تعمقت المآسي الاجتماعية حيث اتسعت دائرة الفقر والبطالة والهشاشة الاجتماعية وخاصة في المناطق المهمشة والأحياء الشعبية. وازدادت هذه الأوضاع سوءا بالنسبة لساكنة المناطق التي عرفت الفيضانات في الفترة الأخيرة والتي بينت، مرة أخرى، عجز الدولة المخزنية ومؤسساتها عن مواجهة الكوارث الطبيعية وافتقارها لأية استراتيجية في هذا الإطار مما تسبب في خسائر بشرية ومادية ضخمة وتداعيات بيئية خطيرة وحدهم فقراء هذه المناطق من يؤدون فاتورتها الثقيلة.

ولا يجد النظام المخزني من حلول لهذه الأزمة سوى اللجوء كعادته إلى:

-تشديد سياسة الترهيب والقمع والاعتقالات والمحاكمات الصورية للمناضلين/ات والصحفيين والمدونين ونشطاء التواصل الاجتماعي وقمع النضالات العمالية والشعبية وحصار ومضايقة القوى المناضلة المعارضة له والمناهضة لسياساته.

-تحكم وزارة الداخلية المطلق في الإعداد للانتخابات المخزنية المقبلة التي ستجرى بتاريخ 23 شتنبر 2026في ظل نفس الشروط السياسية والدستورية والقانونية والتنظيمية التي مرت فيها الانتخابات السابقة (استمرار القمع والاعتقال السياسي - الدستور الممنوح - قوانين انتخابية رجعية تكرس هيمنة المخزن في هندسة الخريطة السياسية وتشرعن قمع المعارضين والمنتقدين والمشككين في نزاهة الانتخابات) الشيء الذي سيؤدي، لا محالة، إلى إعادة إنتاج «الديمقراطية المخزنية» كواجهة لشرعنة الحكم الاستبدادي الفردي المطلق.

-توظيف أجهزة القضاء والإعلام العمومي والموالي للانتقام وقمع المعارضين/ات والصحفيين/ات ونشطاء التواصل الاجتماعي ومناضلي/ات الحراكات والنضالات الشعبية والعمالية وتكثيف الحملات الدعائية المغرضة لتشويه سمعتهم/ن.

-المزيد من الهجوم الرأسمالي على مكتسبات الطبقة العاملة والشعب المغربي عموما من خلال تعميق وتوسيع سياسة الريع والاحتكار و الخوصصة لفائدة الشركات الرأسمالية الاحتكارية المحلية والأجنبية (من بين الشركات المزمع خوصصتها في سنة 2026 شركة اتصالات المغرب وشركة استغلال الموانئ وشركة الانتاجات البيولوجية والصيدلية وشركة الطاقة الكهربائية لتادارت والشركة الوطنية لتسويق البذور...) وإرهاق المقاولات الصغرى والمتوسطة بالضرائب الشيء الذي يؤدي سنويا إلى إفلاس الآلاف منها (أكثر من 15 ألف مقاولة سنويا)، وضرب الخدمات الاجتماعية العمومية في الصحة والتعليم وأنظمة الحماية الاجتماعية والتقاعد والاستلاء على الأراضي الجماعية والسلالية وأراضي الفلاحين الفقراء وتفويتها للرأسماليين المغاربة والأجانب وهدم مساكن المواطنين وتشريدهم دون توفير بدائل مناسبة لهم مما يتسبب لهم في مآسي اجتماعية ونفسية خطيرة مما يعمق الفوارق الطبقية و تفقير الشعب المغربي.

وفي المقابل يزداد تركز الثروة في يد الأقلية الطبقية المسيطرة عبر الاستغلال الفاحش للطبقة العاملة والخوصصة ونهب المال العام وانتشار اقتصاد الرشوة والريع والاحتكار والمضاربات التجارية والعقارية وما تنتجه من غلاء فاحش في المواد الاستهلاكية والعقار والسكن...

- المزيد من الاقتراض مما يضخم حجم المديونية التي أصبحت تمثل أكثر من 70٪. من الناتج الداخلي الإجمالي، مما سيعمق التبعية أكثر ويرهن بلادنا لوصاية القوى الإمبريالية، وخاصة الفرنسية والأمريكية، والخضوع لقراراتها ومواقفها بشأن القضايا الدولية كما حدث بالنسبة للمواقف المخزنية المخزية من حرب الإبادة الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني والحرب الإمبريالية الصهيونية على إيران.

-توسيع سياسة التطبيع مع الكيان الصهيوني على كافة المستويات السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والثقافية...مما يزيد من توسع الاختراق الصهيوني ببلادنا والذي أصبح يشكل تهديدا حقيقيا لمصالح الشعب المغربي وهويته وأمن وسيادة ووحدة بلادنا وأمن واستقرار المنطقة المغاربية ككل. فالنظام المخزني لم يعد يكترث لإرادة الشعب المغربي المنحازة للقضية الفلسطينية من خلال اصطفافه السافر إلى جانب الكيان الصهيوني وتسويق سرديته الاستعمارية العنصرية عبر وسائل الاعلام العمومية والموالية وحماية المتصهينين وفسح المجال لهم للتحرك والتعبير عن مواقفهم المخزية ونشر السموم الصهيونية وسط المجتمع.

إن هذا الهجوم الرأسمالي المخزني يعمق السخط الشعبي والاحتقان الاجتماعي الذي يعبر عن نفسه حاليا في تنامي وتوسع النضالات العمالية والشعبية في مختلف القطاعات الصناعية والفلاحية والخدماتية ونضالات الموظفين والطلبة والمعطلين وكادحي المناطق المهمشة وضحايا الكوارث الطبيعية وهدم المنازل ومصادرة الأراضي وموارد المياه... وقد أخذ العمال/ات والكادحون/ات، بمساعدة المناضلين/ات المخلصين/ات لمصالح الطبقة العاملة والشعب المغربي، يدركون أهمية تنظيم صفوفهم/ن والتضامن فيما بينهم للدفاع عن أنفسهم والمطالبة بحقوقهم/ن (مثال التضامن بين عمال/ات سيكوميك وعمال/ات مناطيكس بطنجة- وبين عمال/ات سيكوميك وحراك فكيك) وهو ما يؤشر على تنامي الوعي العمالي والشعبي الذي يجب أن يسند ويعمق من طرف القوى اليسارية المناضلة وفي مقدمتها حزبنا.

وبناء على ما سبق فإن المطروح علينا حاليا هو المزيد من الالتحام والتجذر وسط الطبقة العاملة والجماهير الشعبية الكادحة ودعم نضالاتها والانخراط فيها ومساعدتها على بناء وتقوية أدواتها النضالية المستقلة، وتوحيد وتنسيق نضالاتها، وتعميم قيم التضامن والتآزر فيما بينها، والعمل على نشر الوعي التقدمي والاشتراكي وسطها، والاستمرار في دعم جميع المبادرات الوحدوية والنضالية مع القوى اليسارية والديمقراطية والمناضلة في أفق بناء الجبهة الشعبية الواسعة، والقيام بمبادرات نضالية للمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين ولمواجهة الهجوم المخزني على الحريات العامة، ومنها على الخصوص حرية التعبير والتظاهر والحق في التنظيم، و

ومن المهام المطروحة أيضا العمل من أجل تفعيل وتقوية وتوسيع النضال ضد التطبيع بتقوية الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع وخاصة على مستوى الفروع.

إن إنجاز هذه المهام يتطلب الاستمرار في استنهاض طاقاتنا وجهودنا لتأهيل حزبنا على كافة المستويات الفكرية والسياسية والتنظيمية. كما يتطلب تركيز الجهود السياسية والإعلامية والاشعاعية والنضالية حاليا لإنجاح المؤتمر الوطني السادس الذي سينعقد في أواخر شهر يوليوز من هذه السنة.

الرباط: 5 أبريل 2026،

مخاطر التطبيع مع الكيان على السيادة الوطنية وعلى المجتمع

نظمت السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع يوم الجمعة 27 مارس 2026 بالرباط إحياء لذكرى يوم الأرض الفلسطيني ندوة فكرية سياسية تحت عنوان: «الأرض في قلب الصراع مع المشروع الصهيوني: من اغتصاب فلسطين إلى بروبكاندا التطبيع بالمغرب».

ونظرا لأهمية الندوة في السياق الحالي من النواحي الفكرية والترافعية في مناهضة التطبيع مع الكيان الصهيوني الغاصب ارتأينا أن نقدم في هذا العدد تغطية لفعاليات الندوة تعميما للفائدة.

ندوة حول مخاطر التطبيع

تقديم الندوة: نعيمة النايم

يخلّد الشعب الفلسطيني وقواه الحية، ومعه أحرار العالم، ذكرى يوم الأرض الفلسطيني الذي يصادف 30 مارس من كل سنة، وهي المناسبة التي تؤرخ لانتفاضة الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة سنة 1976 في مواجهة سياسات مصادرة الأراضي والتهويد التي انتهجتها سلطات الاحتلال. وقد تحوّلت هذه الذكرى إلى محطة نضالية ورمزية كبرى تجسد مركزية الأرض في الصراع مع المشروع الصهيوني، باعتبارها جوهر الهوية الوطنية الفلسطينية وركيزة الوجود التاريخي للشعب الفلسطيني على أرضه.

التتمة في ص 12

الأدوار المجتمعية والإعلامية في تعزيز الوعي الشعبي ودعم القضية الفلسطينية

في مداخلة الأستاذ علي بوطوالة، نائب الأمين العام لحزب فدرالية اليسار الديمقراطي، قدّم قراءة تحليلية عميقة لطبيعة الصراع في المنطقة، مركزًا على رهانات الوعي الشعبي ومخاطر البروباغندا.

تفاعل نضالي مع قضية مركزية

استهلّ المتدخل كلمته بالتنويه بالمداخلات السابقة التي وصفها بـ»القيمة والغنية»، مؤكدًا أن النقاش حول القضية الفلسطينية يظل مفتوحًا ومتجددًا، نظرًا لتعقيداته وتشابكاته التاريخية والسياسية. كما شدد على أن الحضور، باعتباره مكوّنًا من نشطاء ومناضلين، لا يكتفي بتلقي الخطاب بل يساهم في إنتاجه وتطويره، انطلاقًا من التزامه المبدئي بقضايا التحرر والعدالة.

وربط الأستاذ بوطوالة هذه المبادرات بالسياق النضالي المغربي، مبرزًا أنها امتداد لتقاليد التضامن الشعبي مع القضية الفلسطينية، والتي تحظى بمتابعة حتى من قوى ونخب في المشرق العربي.

الكيان الصهيوني: وظيفة استعمارية في سياق دولي

في محور تحليلي مركزي، اعتبر المتدخل أن ما يُعرف بإسرائيل ليس مجرد دولة، بل «كيان وظيفي» أُنشئ في سياق استعماري، انطلاقًا من وعد بلفور، وتحت رعاية الإمبراطورية البريطانية، قبل أن ترثه لاحقًا الولايات المتحدة.

وأوضح أن هذا الكيان يؤدي أدوارًا استراتيجية، من أبرزها:

تفتيت المنطقة العربية إلى كيانات ضعيفة؛
إجهاض مشاريع الوحدة العربية؛
ضمان السيطرة على الموارد الطبيعية، خاصة الطاقة؛
لعب دور متقدم في الصراعات الدولية (سابقًا مع الاتحاد السوفياتي، وحاليًا مع الصين).

استحضار التاريخ لفهم الحاضر

استدعى ذ. بوطوالة محطة حرب 1967 كنموذج لآليات الاشتغال العسكري والسياسي للكيان الصهيوني، من حيث عنصر المباغتة والاستدراج.

كما أشار إلى أن الرد العربي آنذاك، رغم الهزيمة، تجسد في موقف «اللاءات الثلاث» التي شكلت أرضية للموقف العربي لعقود.

غير أن هذا المسار، حسب المتدخل، عرف تحولات عميقة مع بروز مسار التسويات والاتفاقيات، وصولًا إلى اتفاقيات أبراهام، التي اعتبرها «اختراقًا نوعيًا» في بنية الصراع.

من "التطبيع" إلى "الإخضاع"

في قراءة نقدية لمفهوم التطبيع، شدد بوطوالة على أن استعمال هذا المصطلح يُخفي حقيقة أعمق، وهي أن الأمر يتعلق بمسار «إخضاع تدريجي» وليس مجرد إقامة علاقات طبيعية.

وأوضح أن هذا الإخضاع يتخذ أشكالًا متعددة:

عسكرية (الاعتماد على السلاح المستورد)؛
اقتصادية (التبعية في الغذاء والتكنولوجيا)؛
ثقافية وإعلامية (إعادة تشكيل الوعي)؛

واعتبر أن غياب السيادة في هذه المجالات يُفضي إلى عجز بنيوي يمنع الدول من امتلاك أدوات المقاومة.

استهداف قوى المقاومة وإعادة تشكيل الوعي

توقف المتدخل عند ما وصفه بـ»استهداف العقول»، عبر اغتيال العلماء والخبراء في عدد من الدول، معتبرًا أن الهدف هو إدامة حالة التبعية ومنع أي نهضة علمية أو صناعية.

كما ربط بين التصعيدات العسكرية الأخيرة في المنطقة ومحاولات كسر ما تبقى من «محاور المقاومة»، مؤكدًا أن الصراع يتجاوز المبررات المعلنة (كالملف النووي) إلى أهداف استراتيجية أعمق.

البروباغندا الصهيونية: اختراق الوعي الجمعي

أحد أبرز محاور المداخلة تمثل في التحذير من خطورة الدعاية الصهيونية، التي – بحسب المتدخل – نجحت في اختراق جزء من الرأي العام، بل وحتى إقناع بعض الضحايا بالاصطفاف إلى جانب «الجلاد».

ووصف الصهيونية بأنها امتداد للعنصرية الغربية، مستشهدًا بتصريحات عنصرية صادرة عن مسؤولين في الكيان الصهيوني تجاه شعوب المنطقة، ما يكشف – حسب تعبيره – طبيعة النظرة الاستعلائية التي تحكم هذا المشروع.

الإعلام: ساحة المعركة الحاسمة

في تقييمه لدور الإعلام، اعتبر بوطوالة أن الإعلام الرسمي في عدد من البلدان العربية، ومن بينها المغرب، لا يعكس حقيقة المواقف الشعبية، ولا يفتح نقاشًا عموميًا جديًا حول قضايا مثل التطبيع.

في المقابل، دعا إلى:

تفعيل الإعلام البديل؛
دعم الصحافة المستقلة؛
الانخراط المكثف في وسائل التواصل الاجتماعي؛
إنتاج خطاب مضاد للبروباغندا؛

كما أشار إلى دور المثقفين والكتاب في تفكيك الخطاب الدعائي، مستحضرًا نماذج من كتابات نقدية مغربية في هذا السياق.

الوعي الشعبي: رهان التغيير

اختتم المتدخل مداخلته بالتأكيد على أن الرهان الحقيقي يكمن في الوعي الشعبي، مبرزًا أن فئات واسعة من البسطاء ما تزال تحتفظ ببوصلة واضحة تميز بين الظالم والمظلوم، رغم كل محاولات التضليل.

واعتبر أن أي محاولة لفصل القضية الفلسطينية عن بعدها العربي والإسلامي والإنساني هي محاولة مصطنعة، تهدف إلى خلق تناقض وهمي داخل المجتمعات.

خلاصة تحليلية

تكشف هذه المداخلة عن رؤية متكاملة تعتبر أن الصراع حول فلسطين ليس مجرد نزاع جغرافي أو سياسي، بل هو صراع على الوعي والسيادة والكرامة. كما تؤكد على أن المعركة لم تعد فقط في الميدان، بل أصبحت أيضا في الفضاء الإعلامي والثقافي، حيث يُعاد تشكيل الإدراك الجماعي.

لم يعد الصراع حول فلسطين يُختزل في كونه نزاعًا على الأرض أو الحدود، بل تجاوز ذلك ليصبح صراعًا مركبًا تتداخل فيه مستويات متعددة، في مقدمتها الوعي والسيادة والكرامة الإنسانية. فالأرض، وإن كانت جوهر القضية، لم تعد وحدها ساحة المواجهة؛ إذ تحوّل الصراع إلى معركة مفتوحة حول من يمتلك القدرة على تعريف الحقيقة، وصياغة الرواية، وتوجيه الإدراك الجماعي.

في هذا السياق، برز مفهوم القوة الناعمة كأحد أهم أدوات الهيمنة الحديثة، حيث لم تعد السيطرة تُمارس فقط عبر القوة العسكرية، بل أيضًا عبر التأثير الثقافي والإعلامي، وإعادة إنتاج المعاني والقيم بما يخدم مصالح القوى المهيمنة. ومن هنا، فإن الصراع على فلسطين أصبح أيضا صراعًا على الذاكرة: من يروي التاريخ؟ ومن يحدد من هو الضحية ومن هو الجلاد؟

لقد أظهرت التجربة أن الإعلام لم يعد مجرد ناقل للأحداث، بل أصبح فاعلا مركزيًا في تشكيلها. فبفضل تقنيات البروباغندا، يتم أحيانا قلب الحقائق، وتطبيع العنف، وتبرير الاحتلال، بل وإعادة صياغة الوعي بحيث يصبح القمع مقبولًا أو غير مرئي. وهنا تكمن خطورة المعركة الثقافية، حيث يُعاد تشكيل الإدراك الجمعي بشكل تدريجي، فيتحول الصراع من مواجهة واضحة بين حق وباطل إلى منطقة رمادية مشوشة.

في المقابل، برزت منصات مثل فيسبوك وإكس (تويتر سابقا) كفضاءات بديلة لكسر احتكار الرواية، حيث استطاع فاعلون مدنيون وصحفيون مستقلون نقل صور ومعطيات من قلب الحدث، مما أعاد التوازن نسبيًا في معركة السرديات. غير أن هذه الفضاءات نفسها أصبحت ساحة صراع، تخضع بدورها لخوارزميات وتوجهات قد تعيد إنتاج الهيمنة بشكل جديد.

أما السيادة، فلم تعد تعني فقط التحكم في الحدود، بل أصبحت تشمل السيادة على القرار السياسي، وعلى المعرفة، وعلى الفضاء الرقمي. فالدولة أو المجتمع الذي لا يمتلك أدوات إنتاج المعرفة ولا وسائل التأثير الإعلامي، يظل عرضة للاختراق وإعادة التشكيل من الخارج.

وفي عمق هذا كله، تبرز الكرامة كجوهر إنساني للصراع؛ إذ إن ما يجري في فلسطين يمسّ سؤالًا كونيًا: هل يمكن لشعب أن يُجرد من حقوقه الأساسية ويُطلب من الآخرين التعايش مع ذلك كأمر عادي؟ إن الدفاع عن فلسطين، في هذا المعنى، لا يتعلق فقط بالتضامن مع شعب بعينه، بل بالدفاع عن فكرة العدالة نفسها.

وعليه، فإن المعركة اليوم لم تعد تُحسم فقط في ميادين القتال، بل في العقول والقلوب، في المدرسة والجامعة، في الإعلام والسينما، في الخطاب اليومي، وحتى في اللغة التي نصف بها الأحداث. إنها معركة طويلة النفس، يكون فيها الوعي النقدي هو خط الدفاع الأول، والقدرة على تفكيك الخطاب الدعائي شرطًا أساسيًا للحفاظ على الحقيقة.

وهكذا بينما تتصاعد التحديات، يظل الدور المجتمعي – من خلال النضال المدني والإعلامي – عنصرًا حاسمًا في إعادة توجيه البوصلة، وبناء وعي نقدي قادر على مقاومة الاختراق والتطبيع، والدفاع عن القضايا العادلة.

مداخلة الأستاذ محمد الناجي حول «مخاطر التطبيع الفلاحي وانعكاساته على السيادة الغذائية»

سؤال في مواجهة «موجات التطبيع»: قراءة نقدية للتعاون الفلاحي مع الكيان الصهيوني

ضمن فعاليات ندوة «السيادة الوطنية في زمن التطبيع» التي احتضنتها القاعة الكبرى بمقر الجامعة الوطنية للتعليم – التوحيد الديمقراطي بالرباط يوم 27 مارس 2027 إحياء لذكرى يوم الأرض الفلسطيني، قدّم الباحث والمحلل السياسي مداخلته القيمة متمحورة حول «التطبيع الفلاحي: من الأمن الغذائي إلى تهديد السيادة الوطنية».

افتتح المحاضر مداخلته بتوجيه الشكر للحاضرين، مثمنا «الجرأة والوعي» اللذين يتطلبهما الخوض في قضية وصفها بأنها «أشبه بالسباحة عكس تيار قوي تقوده موجات التطبيع والدعاية المضللة». وأقرّ بأن لهذا الموقف «كلفة»، لكنها - على حد تعبيره - «زهيدة مقارنة بنبل القضية وعدالتها».

ثم قدم لمحة مختصرة عن مميزات الكيان الصهيوني خاصة في المجال الفلاحي:

يبلغ عدد السكان في إسرائيل حوالي 9 ملايين؛ والناتج الداخلي الخام من أكبر الاقتصادات في العالم حوالي 481 مليار دولار، و52000 دولار لكل فرد؛ وتبلغ الصادرات 110 مليار دولار؛ وتصدر إسرائيل بالأساس آلات وتجهيزات مدنية وعسكرية، برامج معلوماتية (الأمن السبراني)، منتوجات فلاحية، مواد كيمياوية، ألبسة.. ؛ وأهم الأسواق لديها هي أمريكا وهونكونغ وبلجيكا وفرنسا؛ وتستورد المواد الأولية والتجهيزات العسكرية والبترول والحبوب (بقدر ما هي مصدرة للفواكه والخضر بقدر ما هي مستوردة) ومواد استهلاكية. أما الموردون فهم أمريكا والمانيا وسويسرا وبلجيكا وإيطاليا.

المشكل الكبير لدى إسرائيل هو كونها فقيرة من حيث المواد المعدنية، ومساحتها ضيقة، فرغم وجود طاقة كبيرة لنمو الإنتاج وتوسعه إلا أنه محصور في المجال. وهذا ما يفسر سياستها الاستيطانية وفي كل مرة تحاول سلب أراضي جديدة لتنزيل مشاريع ووحدات جديدة للإنتاج الزراعي بالأساس. والبديل الثاني لديها هو ربط شراكات في إطار التطبيع مع دول الجوار بالأساس الأردن ومصر وإذا اقتضى الأمر تذهب للسودان وأثيوبيا وأمريكا اللاتينية والمغرب بطبيعة الحال.

هناك أيضا مشكل المياه لطبيعتها الصحراوية وحتى المياه المتوفرة ملوثة ومالحة لكثافة الزراعة خاصة وان إسرائيل معروفة بتدوير المياه الذي يؤدي مع المدة إلى الرفع من درجة الملوحة بل إلى قتل التربة خاصة مع كثرة المبيدات. وهذا ما يدفع إسرائيل إلى تنقيل أنشطتها الزراعية إلى بلدان أخرى.

نسبة الناتج الداخلي الفلاحي لا تتجاوز 1.2%، (في المغرب 13 إلى 14%)، بحيث يرتكز الاقتصاد الإسرائيلي بالأساس على الصناعة والبرمجيات. وتتمتع إسرائيل بالاكتفاء الذاتي في المنتجات الزراعية باستثناء الحبوب التي تحصل عليها مجانا من الولايات المتحدة الأمريكية.

إسرائيل متقدمة في البحث العلمي وتحتل المرتبة الأولى عالميا من حيث تمويل الأبحاث العلمية: 5.44% من الناتج الداخلي (المغرب 0.7% فقط) وخاصة في المجال الفلاحي حيث يقوم النموذج الإسرائيلي على الحكامة وليس الإمكانيات: الشراكة بين القطاعين العام والخاص (شركات وجامعات) وحيث تلعب الدولة فقط دور الميسر والمساعد.

تعتبر إسرائيل رائدة في إنتاج البذور التي يتم تطويرها من خلال البحث وتسويقها في جميع أنحاء العالم في شكل علامة تجارية إسرائيلية أو مرتبطة بعلامات تجارية أخرى مستعارة أو في شكل شركات كبرى متخفية في إطار شراكات لا تظهر فيها كشركة صهيونية. كأن تدخل شريكا في رأسمال شركات عديدة أوروبية خصوصا الهولندية والاسبانية والفرنسية وامريكا اللاتينية. هناك أخطبوط عالمي مسيطر على تجارة البذور يدر على إسرائيل أرباحا طائلة (حوالي 50 مليون دولار سنويا) لأن سعر البذور باهظ جدا خاصة بالنسبة للطماطم حيث يضاهي سعر الذهب. إن معظم بذور الخضروات المتداولة في الأسواق المغربية ذات مصدر إسرائيلي (80% على ما يبدو) ومنها الطماطم، البصل، الجزر، الفلفل، الفقوس، الشو فلور، القرع الصغير الحجم، البورو، الفجل، البروكولي، أي أن سياستنا الفلاحية هي أساسا للاستعراض أما البنية الاقتصادية الفلاحية الصلبة فمنعدمة. تستورد كل ما نحتاجه من الخارج ولم نشتغل على تطور صناعة بذور وطنية رغم الإمكانات البشرية من أطر ومهندسين لانعدام الإرادة السياسية والتشجيع.

التطبيع، اختراق استراتيجي لا ضرورة جغرافية:

في مستهل تحليله، استعرض المحاضر طبيعة الكيان الصهيوني واصفاً إياه بالكيان الاستيطاني الإحلالي التوسعي، الذي «لا حدود جغرافية نهائية له»، معتبراً أن شعارات «السلام» التي يُروّج لها لم تكن في كثير من الأحيان «سوى وسيلة لكسب الوقت وإعادة ترتيب أدوات التوسع».

وأشار إلى أن هذا التوسع لا يقتصر على البعد العسكري المباشر في فلسطين وجنوب لبنان والجولان، بل يمتد إلى «اختراق اقتصادي وتكنولوجي ودبلوماسي» يتجلى بوضوح في مسار التطبيع مع دول بعيدة جغرافيا مثل المغرب، مؤكداً أنه «لا يمكن الحديث عن ضرورة جغرافية أو تداخل حدودي، بل عن مشروع اختراق استراتيجي طويل الأمد».

وفي هذا السياق، اعتبر أن اتفاقيات التطبيع المبرمة بين 2020 و2024 شكّلت «رافعة لهذا التمدد»، مشددا على أن أخطرها اليوم يتمثل في «التعاون العسكري، إلى جانب الاختراق في القطاعات الحيوية، وعلى رأسها الفلاحة».

لماذا الفلاحة؟ الأرض والسيادة:

انتقل المحاضر إلى تفكيك الأسباب التي تجعل القطاع الفلاحي في صلب الأستهداف الاستراتيجي، موضحاً أنه «يرتبط مباشرة بالأرض، وبالسيادة، وبقدرة الدولة على تأمين غذائها بشكل مستقل».

وأجرى تمييزاً مفاهيمياً حاسماً بين «الأمن الغذائي» الذي يعني «توفر الغذاء في السوق بشكل كاف ومستمر، ولو عبر الاستيراد»، و«السيادة الغذائية» التي تعني «قدرة الدولة على التحكم في سياساتها الإنتاجية والغذائية بشكل مستقل، من حيث البذور، والتقنيات، وطرق الإنتاج والتوزيع».

وفي تقييمه للوضع المغربي، خلص المحاضر إلى أن المغرب «يمتلك قدرا من الأمن الغذائي، لكنه يفتقر إلى السيادة الغذائية»، مردفا: «عناصر الإنتاج الأساسية – خاصة البذور، والتجهيزات، والأسمدة – أصبحت إلى حد كبير خارج التحكم الوطني، وتخضع لشركات متعددة الجنسيات، من بينها شركات مرتبطة بالكيان الصهيوني».

من منتج مستقل إلى تابع، تفكيك آليات التبعية:

كشف المحاضر عن آليات دقيقة تم بها - على مدار سنوات - «إضعاف البذور المحلية وتعويضها ببذور مستوردة، غالبا ما تُقدّم في البداية بشكل مغر، قبل أن يصبح الفلاح معتمداً عليها بالكامل»، محذراً من أن هذه العملية «تحوّل الفلاح من منتج مستقل إلى تابع لمنظومة خارجية».

وأشار إلى أن الأمر ذاته ينطبق على «معدات الري والتجهيزات الفلاحية»، مؤكدا أن «الملاحظات الميدانية تشير إلى حضور قوي لشركات أجنبية، بما فيها شركات إسرائيلية».

البصمة المائية: تصدير المياه واستنزاف المستقبل:

وفي محطة لافتة، انتقل المحاضر إلى الإشكال البيئي الخطير المرتبط بالتطبيع الفلاحي، مبرزا ما يسمى «البصمة المائية»، حيث قال: «بعض الزراعات الموجهة للتصدير، مثل الأفوكادو، تستهلك كميات هائلة من المياه، في بلد يعاني أصلا من إجهاد مائي متزايد».

وأضاف: «هنا يصبح تصدير هذه المنتجات بمثابة تصدير غير مباشر للمياه، وهو ما يهدد الموارد الاستراتيجية للأجيال القادمة».

المغرب بالنسبة للكيان الصهيوني، سوق لا شريك:

في قراءته لطبيعة العلاقة الفلاحية الناشئة عن التطبيع مع الكيان الصهيوني، خلص المحاضر إلى أن المغرب يظهر «في بعض جوانب التعاون الفلاحي، كسوق لا كشريك»، موضحاً: «يتم استيراد التكنولوجيا والمدخلات، دون نقل حقيقي للمعرفة أو بناء لقدرات محلية».

وأضاف: «بعد عقود من هذا النمط، لا نجد صناعة وطنية قوية للبذور أو للتكنولوجيا الفلاحية، رغم توفر الكفاءات البشرية».

وحذّر من أن «خطورة هذا المسار لا تكمن فقط في التبعية الاقتصادية، بل في ما قد يترتب عنه من تحولات أعمق تمس السيادة الوطنية، سواء من خلال التحكم في الموارد، أو عبر استثمارات كبرى في الأراضي، أو حتى عبر تحولات ديمغرافية محتملة».

ضحالة حجة «الحاجة إلى التكنولوجيا»

وفي معرض رده على الحجة التي كثيراً ما تُساق لتبرير التطبيع، والمتمثلة في «الحاجة إلى التكنولوجيا»، شدد المحاضر على أن «المشكلة ليست في الاستفادة من الخبرات الأجنبية، فهذا أمر طبيعي، بل في حصر هذه الاستفادة في جهة واحدة ذات مشروع هيمنة، وفي غياب استراتيجية وطنية لبناء البدائل».

خلاصة: تبعية عميقة وسيادة منقوصة

خلص المحاضر في ختام تحليله إلى أن «التطبيع في المجال الفلاحي لم يؤدِّ إلى تحقيق السيادة الغذائية، بل عمّق التبعية، وحوّل المغرب إلى سوق للاستهلاك وإعادة التصدير، مع مخاطر متزايدة على موارده الطبيعية واستقلال قراره الغذائي».

رهانات المواجهة: وعي، بدائل، مقاومة مدنية

وفي باب الخلاصات والتوصيات، أوصى المحاضر بثلاثة مسارات لمواجهة هذا المسار:

أولا: «وعي جماعي بحقيقته»، عبر فضح آليات التطبيع وكشف أبعاده الاستراتيجية.

ثانيا: «إعادة الاعتبار للقدرات الوطنية»، سواء في البحث العلمي أو في السياسات العمومية، عبر بناء بدائل وطنية حقيقية.

ثالثا: «الانخراط في أشكال نضالية سلمية، من بينها المقاطعة، باعتبارها أداة مدنية فعالة للتأثير».

واختتم المحاضر مداخلته بالتأكيد على أن «الرهان الأساسي هو بناء نموذج تنموي مستقل، يضع السيادة – بمختلف أبعادها – في صلب أولوياته».

بروباغندا التطبيع في المغرب: آليات التأثير ومسارات تشكيل الوعي العام

قراءة في مداخلة الأستاذ عبد الصمد فتحي عضو السكرتارية الوطنية للجبهة والجبهة المغربية لدعم فلسطين ومنسق الهيئة المغربية لنصرة قضايا الأمة. مداخلة تحليلية لخطاب التطبيع ووسائطه.

تناولت المداخلة بالدراسة والتحليل آليات الخطاب المرتبط بالتطبيع، وكيفية تسويقه داخل المجال العمومي، مع تفكيك تقنياته ووسائطه وتأثيراته على الرأي العام.

استهل المحاضر مداخلته بالإشارة إلى رمزية يوم الأرض، معتبراً أن الحديث عن الأرض في هذه المناسبة يكتسب دلالة خاصة، في ظل ما وصفه بازدواجية الواقع بين أرض فلسطينية محتلة وواقع مغربي يثير مخاوف مرتبطة بمآلات التطبيع.

وأشار في مستهل حديثه إلى أن النقاش حول التطبيع لا يمكن أن يقتصر على جانب واحد، بل ينبغي أن يشمل مختلف المجالات، مؤكداً أن مخاطر التطبيع لا تقف عند المجال الاقتصادي أو الفلاحي فقط، بل تمتد إلى مجالات متعددة تمس السيادة والهوية والوعي العام.

إشكالية تسويق التطبيع للرأي العام

طرح المحاضر سؤالاً مركزياً تمحور حوله جزء كبير من المداخلة، وهو:

كيف تم تسويق التطبيع داخل المجتمع المغربي، وكيف أمكن تمريره داخل الوعي العام رغم ما يحمله من تحديات ومخاطر؟

واعتبر أن الإجابة عن هذا السؤال تقتضي دراسة ما سماه «بروباغندا التطبيع»، باعتبارها خطاباً موجهاً يحتاج إلى التحليل والتفكيك، خصوصاً في ظل صعوبة الجمع بين التحليل النظري للأفكار وتحليل الوقائع الميدانية المرتبطة بها.

ثلاثة محاور رئيسية لتحليل بروباغندا التطبيع

قسم المحاضر مداخلته إلى ثلاثة محاور أساسية:

مفهوم البروباغندا وتقنياتها
تفكيك خطاب بروباغندا التطبيع
الوسائل والوسائط التي تنقل هذا الخطاب

البروباغندا: من نقل الخبر إلى صناعة الوعي

في المحور الأول، تناول المحاضر مفهوم البروباغندا، معتبراً أنها لم تعد مجرد نقل للمعلومات أو تداول للأخبار، بل أصبحت عملية موجهة تهدف إلى صناعة الرأي العام وإعادة تشكيل الوعي الجماعي. وأوضح أن البروباغندا تعتمد على التحكم في زوايا النظر وانتقاء المعلومات وإعادة ترتيب الأولويات، بحيث لا تعكس الواقع كما هو، بل تعيد بناءه بما يخدم أهدافاً محددة سلفاً. كما أشار إلى أن هذه العملية تقوم على توظيف العاطفة بدل الحجاج العقلاني، مع تكرار الرسائل إلى درجة ترسيخها داخل الوعي العام بوصفها حقائق ثابتة.

تقنيات التأثير في الخطاب المرتبط بالتطبيع:

توقف المحاضر عند عدد من التقنيات التي اعتبرها أساسية في الخطاب المرتبط بالتطبيع، ومن أبرزها:

– إعادة التأطير وتغيير زاوية النظر

أوضح أن من أهم التقنيات المعتمدة إعادة تأطير الحدث، بحيث يتم نقل التطبيع من كونه علاقة مع كيان محتل إلى كونه قراراً سيادياً يخدم السلام والمصلحة الوطنية.

وبيّن أن هذه التقنية لا تنكر الواقع، بل تعيد تعريفه بطريقة تجعل قبوله أكثر سهولة داخل الوعي العام.

– التجزئة الأخلاقية وفصل السياسة عن القيم

أشار المحاضر إلى اعتماد ما سماه التجزئة الأخلاقية، حيث يتم فصل التطبيع عن القضية الفلسطينية، مع الاستمرار في إعلان دعم فلسطين، وهو ما يؤدي إلى تخفيف التوتر الأخلاقي لدى المتلقي. واعتبر أن هذا الفصل يسمح بتبسيط الواقع وتقليل الضغط المعرفي، بما يمكّن من قبول مواقف متناقضة دون الشعور بالتنافر.

الشرعنة الرمزية وربط القرار بالقيم العليا

من بين التقنيات التي توقف عندها المحاضر الشرعنة الرمزية، عبر ربط التطبيع بقيم عليا مثل:

السيادة
المصلحة الوطنية

وأوضح أن هذا الربط يمنح الخطاب حصانة رمزية، إذ يتحول النقاش من مساءلة القرار إلى الدفاع عن تلك القيم ذات البعد الوجداني.

– توظيف السردية التاريخية

تناول المحاضر كذلك ما وصفه بـ السردية التاريخية، حيث يتم استحضار عناصر من التاريخ، مثل التعايش اليهودي المغربي، بهدف إضفاء طابع طبيعي على العلاقات الراهنة. وأوضح أن هذا التوظيف يتم بشكل انتقائي، بما يسمح بإعادة بناء شرعية الحاضر من خلال قراءة محددة للماضي.

– خطاب الضرورة الواقعية

أكد المحاضر أن التطبيع يُقدَّم أحياناً في إطار خطاب الضرورة الواقعية، باعتباره خياراً صعباً لكنه حتمي ولا بديل عنه. وأشار إلى أن هذا النوع من الخطاب لا يسعى إلى إقناع المتلقي بقدر ما يسعى إلى إلزامه بقبول الأمر الواقع.

التحكم في أجندة النقاش

تطرق المحاضر إلى ما اعتبره تحكماً واضحاً في أجندة النقاش العمومي، حيث يتم التركيز على موضوعات مثل:

الأمن
الاقتصاد
الصراع الإقليمي

مقابل تهميش النقاش حول طبيعة الاحتلال وتاريخه.

— إدارة التناقض عبر الخطاب المزدوج

أوضح المحاضر أن الخطاب المرتبط بالتطبيع يعتمد كذلك على إدارة التناقض، من خلال الجمع بين إقامة علاقات رسمية مع إسرائيل والاستمرار في التعبير عن دعم القضية الفلسطينية. واعتبر أن هذا الجمع يخلق إشكالاً بنيوياً يتمثل في صعوبة التوفيق بين مساندة الضحية وإقامة علاقات مع الطرف الذي يمارس الفعل العدواني.

– ربط التطبيع بملف الصحراء

في المحور الثاني، توقف المحاضر عند ما اعتبره ربط التطبيع بملف الصحراء، موضحاً أن هذه القضية تستحضر باعتبارها قضية وطنية ذات حمولة رمزية قوية، مما يضفي على القرار طابعاً سيادياً يصعب مساءلته.

وأشار إلى أن هذا الربط يؤدي إلى انتقال التطبيع من كونه خياراً سياسياً قابلاً للتقييم إلى كونه امتداداً لقضية وطنية مقدسة.

– صناعة التهديد الخارجي

تناول المحاضر كذلك مسألة تضخيم التهديد الخارجي، معتبراً أنها تُستخدم كوسيلة لإعادة ترتيب الأولويات داخل المجتمع، بما يدفع إلى قبول قرارات معينة تحت تأثير الخوف. وأوضح أن هذا التوجه ينقل النقاش من تقييم القرار إلى البحث عن كيفية مواجهة الخطر المفترض.

– توظيف خطاب السلام والتسامح

أشار المحاضر إلى اعتماد شعارات مثل:

السلام
التسامح
التعايش

بوصفها قيماً ذات جاذبية أخلاقية، مما يجعل رفض الخطاب المرتبط بها أمراً صعباً. لكنه اعتبر أن هذه القيم تُقدَّم أحياناً بشكل مجرد خارج سياقاتها السياسية والتاريخية.

خطاب الاستمرارية وتخفيف أثر الصدمة

من بين العناصر التي تناولها المحاضر أيضاً خطاب الاستمرارية، حيث يتم تقديم التطبيع باعتباره استمراراً لعلاقات سابقة، وليس تحولاً جديداً، بهدف تقليل أثر الصدمة داخل المجتمع.

الوسائط الناقلة للبروباغندا

في المحور الثالث، شدد المحاضر على أن البروباغندا لا تشتغل كفكرة مجردة، بل باعتبارها شبكة متكاملة من الوسائط التي تضمن تحقيق التأثير المطلوب.

وأوضح أن هذه العملية تقوم على معادلة ثلاثية:

رسالة موجهة + وسائط ناقلة + تكرار مستمر

ومن أبرز الوسائط التي تم توظيفها:

وسائل الإعلام التقليدية
الخطاب السياسي
المؤسسات الثقافية والفنية
المنظومة التعليمية
وسائل التواصل الاجتماعي
الحملات الرقمية

وأكد أن هذه الوسائط تعمل بشكل متكامل لإعادة تشكيل الإدراك الجماعي وتوجيه الرأي العام.

خاتمة: البروباغندا كمنظومة متكاملة لتشكيل الوعي

اختتمت المحاضرة بالتأكيد على أن فهم ظاهرة التطبيع لا يمكن أن يتم بمعزل عن فهم الآليات الخطابية والإعلامية التي ترافقها.

وشدد المحاضر على أن البروباغندا تمثل منظومة متكاملة تتداخل فيها الأفكار والوسائط والرسائل، بما يسمح بإعادة تشكيل الوعي الجماعي وتوجيهه في اتجاهات محددة.

كما أكد في ختام مداخلته على أهمية استمرار النقاش العمومي حول هذه القضايا، وضرورة تطوير أدوات التحليل النقدي لفهم الخطاب السياسي والإعلامي في سياقه الواسع.

كلمة مجلة الهدف الفلسطينية:

أخطار العدوان الأمريكي الصهيوني تهدد المنطقة بأسرها

بدأ الكيان الصهيوني العدوان والحرب الشاملة بعد السابع من أكتوبر 2023 مستشعراً الأخطار التي تهدد وجوده بشكل مادي ملموس، فشرع بالذهاب إلى أبعد مدى في محاولة لتحقيق استراتيجياته الأمنية والعسكرية والديمغرافية المطلقة، وصولاً إلى تغيير جغرافية المنطقة وتشييد الحلم الصهيوني المتجسد بشعار «حدودك يا إسرائيل من النيل إلى الفرات»، لتكون قلب الشرق الأوسط «الجديد» أو «الكبير» الذي تسعى إليه أيضاً الولايات المتحدة الأمريكية ومعها الكيان الصهيوني منذ سنوات على أرضية الهيمنة والسيطرة المطلقة عليه، ومنع أي نفوذ دولي مثل الصين وروسيا وأي نفوذ إقليمي مثل إيران أو حتى تركيا للتمدد والتغلغل السياسي أو الأمني أو الاقتصادي.

عندما تحدد الإدارات الأمريكية سيما إدارة ترامب استراتيجياتها في غرب الكرة الأرضية والشرق الأوسط على قاعدة مصالح أمريكا أولاً ولا شيء يعلو عليها، فيجب فهم ذلك جيداً على أن الكيان الصهيوني جزء أصيل وعضوي في استراتيجية الولايات المتحدة لتعزيز هذه المصالح بأبعادها وأهدافها وغاياتها وأطماعها المختلفة.

رغم تماشي وأحياناً تماهي معظم الأنظمة العربية وخضوعها للإملاءات والضغوط وسياسة الابتزاز الأمريكية وكذلك الصهيونية، وعقد اتفاقات أمنية وعسكرية وتجارية وغيرها معهم، وليس آخرها الاتفاقات الإبراهيمية والتطبيع مع الكيان الصهيوني، إلا أن ذلك لم يكن كافياً لتحقيق كافة الأهداف والمخططات العدوانية والاستعمارية، لذلك أعدّوا خططهم العسكرية بعد أن حسموا قرارهم بالحرب والهجوم على الجمهورية الإسلامية الإيرانية لتدمير مقدراتها وتغيير النظام فيها نظراً لمواقفها الواضحة ضد سياسات واستراتيجيات الهيمنة الأمريكية والصهيونية وضد التطبيع، وكذلك دعمها وإسنادها لقوى المقاومة الفلسطينية واللبنانية في مواجهة الكيان العنصري الصهيوني، ونضالها من أجل استرجاع وتحرير الأراضي العربية المغتصبة في فلسطين ولبنان وسورية.

حشدوا الأساطيل والمدمرات وأتموا كامل الاستعدادات للحرب والعدوان على إيران في الوقت الذي كانت عملية التفاوض غير المباشر قائمة بين أميركا وإيران واقتربت من تحقيق الاتفاق حسب تصريحات وزير الخارجية العماني الوسيط في المفاوضات بين الطرفين، يتكرر المشهد المخادع للمرة الثانية بعد العدوان الصهيو - أمريكي في يونيو/حزيران الماضي 2025 إلا أن إيران في المرّة الثانية كانت مدركة لسياسة الخداع الأمريكي فكانت يدها على الزناد مستعدة تماماً للمواجهة ومعركة الدفاع الاستراتيجي عن البلاد، وبنفس الوقت ترد على الإدارة الأمريكية وتهديداتها بأنها لن تستسلم وستدافع عن بلادها وشعبها حتى الرمق الأخير ولو تطلب ذلك ضرب كل القواعد الأمريكية في الدول المجاورة وفي البحار والمحيطات ولو تحولت الحرب إلى حرب إقليمية.

تماما كما هو متوقع بدأت أمريكا والكيان الصهيوني عدوانهما على إيران في فجر الثامن والعشرين من فبراير/ شباط ولا زالت مستمرة حتى كتابة هذه السطور، وانفجرت الأوضاع في كل المنطقة وتعرضت القواعد ومراكز العمليات الأمريكية في دول الخليج وغيرها في الجوار، وكذلك القواعد البحرية للضربات الإيرانية، وهكذا انفجرت أيضاً أزمة الطاقة جراء ارتفاع أسعار النفط والغاز نتيجة المخاطر الناشئة عن الحرب في مضيق هرمز الحيوي للتجارة العالمية، وخاصة فيما يتعلق بالنفط والغاز باعتبارهما أهم مصادر للطاقة.

فشل الأمريكيون ومعهم الكيان الصهيوني حتى الآن من تحقيق أهدافهم المباشرة المتعلقة بإيران، والبعيدة المتعلقة بالصراعات الدولية مع الصين، أو تلك المتعلقة بروسيا رغم كل الدمار الذي لحق بإيران ولبنان أيضاً.

يبحث الأمريكيون عبر الوسطاء عن طريقة لوقف الحرب وحفظ ماء الوجه ويصرخ الصهاينة رغم عنصريتهم وفاشيتهم جراء الضربات المتتالية التي تسددها إيران والمقاومة اللبنانية على رؤوسهم مؤكدين عبثية الدفاعات الجوية وعدم جدوى نظريات الأمن الاستراتيجي.

يجب إفشال المخطط الاستعماري الخطير الذي يهدف إلى إعادة تشكيل الخرائط والجغرافية في المنطقة، وهذا ما يجب التنبه له، فبعد إيران سيكون الإستهداف أبعد وأعمق وأخطر من ذلك ليطال دول عربية وإقليمية أخرى تطال مصر والسعودية وسورية وربما تركيا والباكستان أيضاً، عدا عن المشاريع القائمة ومخططات الطرد والإقتلاع والتهجير التي تستهدف الفلسطينيين وخاصة في قطاع غزة والضفة الغربية و القدس ، وما يرسمه الكيان الصهيوني لابتلاع الأرض وضمها إلى سلطاته الفاشية، والتنكيل بالشعب الفلسطيني، ولعل القرار الأخير الذي رسمه مؤخراً «الكنيست» الصهيوني بالموافقة على إعدام الأسرى الفلسطينيين لدليل واضح على إغلاق أي أفق سياسي لحل القضية الفلسطينية، بل لدليل أكثر وضوحاً على استحالة التعايش مع الصهيونية المتجسدة مادياً وإيديولوجياً بعنصرية الكيان الصهيوني، إن وقف الحرب وعدم انهيار الدولة الإيرانية سيزيد المنطقة مناعة ضد الأخطار والأهداف الاستعمارية.

لا مجال أمام الفلسطينيين وقوى المقاومة في المنطقة إلا أن يتحدوا على أهداف الشعب الفلسطيني وحقه في العودة والاستقلال والحرية والكرامة ومواجهة التطبيع والتغلغل الصهيوني في المنطقة، ولا مجال أمام الدول العربية ودول الجوار إلا أن يتنبهوا لأخطار المشروع الأمريكي الصهيوني ومواجهته حفظاً للكرامة الوطنية والقومية ودفاعاً عن سيادة بلدانها وحقها في الحرية وتقرير مصير شعوبها وبناء مجتمعات العدالة والتنمية الازدهار.

نشر في مجلة الهدف العدد (81) (1555)

كلمة الميدان:

الحرب وحساب الربح والخسارة

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ومع هزيمة قوى المحور وإنتصار الحلفاء، ترسّخ في الوعي الدولي نمطٌ عام مفاده أن الحروب، مهما طال أمدها، تنتهي عادةً إلى حسم واضح تُفرض بموجبه ترتيبات سياسية جديدة تعكس ميزان القوى لصالح الطرف المنتصر. غير أن هذا النمط لم يكن مطلقًا؛ إذ برزت تجارب كسرت هذه القاعدة، وفي مقدمتها حرب فيتنام، حيث مُنيت الولايات المتحدة بهزيمةٍ مدوّية أمام إرادة شعبٍ صمد مستندًا إلى تضامنٍ أمميً واسع، مؤكّدًا أن إرادة الشعوب قادرة على كسر منطق الهيمنة.

أما في الشرق الأوسط، فقد إتخذت الحروب مسارًا أكثر تعقيدًا وإستعصاءً على الحسم. فمنذ حرب يونيو 1967، مرورًا بحرب العراق وإيران، وصولًا إلى غزو الكويت وما تلاه، لم تُحسم التناقضات البنيوية التي أفرزتها هذه النزاعات، بل جرى إحتواؤها مؤقتًا عبر تسويات هشة أبقت جذور الصراع حيّة وقابلةً للإشتعال. وهكذا، لم تعد الحرب حدثًا إستثنائيًا يُفضي إلى نهاية واضحة، بل غدت حالةً مزمنة تتخللها فترات من "اللاحرب" التي تخفي تحت سطحها شروط الإنفجار المقبل.

في هذا السياق، تبدو حرب 1967 وكأنها لم تنته بعد، بل أعادت إنتاج نفسها في صوَر متعددة عبر جغرافيا المنطقة، من فلسطين إلى لبنان وسوريا، حيث يستمر النزيف البشري والتدمير الممنهج، رغم إتفاقات جزئية لم تمسّ جوهر الصراع، بل أجّلته وأعادته بأشكالٍ أكثر عنفًا.

اليوم، ومع تصاعد التوترات الإقليمية والدولية، بما حملته من تصعيد عسكري وتكاليف باهظة، وأثر العدوان الأمريكي-الإسرائيلي على إيران، وردود الفعل المرتبطة به في محيط الخليج العربي، ومشاركة حزب الله في لبنان والحوثيين من اليمن، تتجه الأنظار إلى محاولات فرض هدنة مؤقتة. غير أن هذه المساعي، في جوهرها، لا تعبّر عن إرادة سلام بقدر ما تعكس سعيًا لإعادة ترتيب مواقع القوة وتثبيت سرديات "النصر" المتنازع عليها. لكن الواقع المادي للحرب، بما خلّفه من دمار واسع وخسائر بشرية وإقتصادية فادحة، يفرض منطقًا مغايرًا: منطق المحاسبة، لا التبرير؛ ومنطق مساءلة الحرب، لا إعادة إنتاجها.

لقد كشفت الأسابيع الأخيرة، بوضوح لا لبس فيه، عن هشاشة النظام الدولي وعجزه البنيوي عن إدارة الأزمات، كما كشفت عن عمق الترابط بين الحروب الإقليمية وبنية الإقتصاد العالمي. فقد إنعكست المواجهات مباشرة على سلاسل الإمداد، وأسعار الطاقة والغذاء، وإستقرار الأسواق، بما يؤكد أن كلفة الحرب لا تتوقف عند ساحات القتال، بل تمتد لتطال شروط الحياة اليومية لملايين البشر. ومع كل هدنة مؤقتة، لا يستعيد العالم توازنه، بل يلتقط أنفاسه في إنتظار جولة جديدة من الصراع.

ورغم الضّجيج الدعائي وادعاءات الإنجاز، فإن الحقيقة العارية تظل واحدة: الشعوب – وفي مقدمتها شعوب المنطقة – هي الخاسر الأكبر. فالحرب لم تحقق أهدافها المعلنة، بل عمّقت الأزمات، ووسّعت دوائر عدم الإستقرار، وأعادت إنتاج الإستبداد تحت لافتة الأمن القومي، كاشفةً مرةً أخرى أن الحروب الحديثة تُدار ضد الشعوب بقدر ما تُدار بإسمها.

ومع ذلك، فإن هذه الحرب كشفت أيضا عن مؤشرات لا يمكن تجاهلها. فقد إتسعت الحركات الجماهيرية المناهضة للحرب، خاصة في أوروبا وأمريكا، بما يعكس تحوّلا متناميا في الوعي العام تجاه كلفة الحروب وسياسات الهيمنة. كما برزت تصدعات داخل التحالفات التقليدية، بما في ذلك العلاقات الأوروبية-الأمريكية، في مؤشر على حدود التماسك داخل النظام الرأسمالي العالمي في مواجهة أزماته المتفاقمة.

الحروب لم تعد مجرد صراعات على السلطة، بل غدت جزءا من آليات إدارة الأزمات داخل النظام الراسمالي العالمي، حيث يُعاد إنتاجها بوصفها وسيلة لفرض الواقع ونهب الموارد وإعادة تشكيل الأسواق. ومن دون هذا الفهم، تظل الدعوات إلى السلام مهددة بالإنزلاق إلى شعارات مجردة لا تمس جوهر وجذور الأزمة.

إن الدرس الأبرز لا يكمن فقط في فشل الحرب كأداة لتحقيق الإستقرار، بل في الضرورة التاريخية لبناء حركة سلام عالمية ذات مضمون إجتماعي واضح، ترتبط بنضالات شعوب الجنوب وحركات التحرر الوطني، وتتشابك مع نضالات الطبقة العاملة عالميًا، بما يفتح أفقا لنضال أممي ضد الحرب والإستغلال.

ومن تتبع تحولات الحرب من منطق الحسم إلى منطق الإستنزاف، يبرز السؤال الذي يفرض نفسه اليوم: كيف تنعكس تلك التطورات على الصراعات في المنطقة وفي مقدمتها ما يجري في السودان؟ وهل تفتح حالة الإرهاق الدولي أفقا لسلام أم تعيد إنتاج دوامة الحرب بأشكال جديدة؟ !.

في ضوء هذا الواقع المرير المعقد، تكتسب الحرب في السودان بُعدا يتجاوز حدودها الوطنية، إذ تتقاطع مع مناخ دولي يتسم بإرهاق متزايد يرفض الحروب ويميل متنامي—وإن كان مترددا—نحو البحث عن تسويات سياسية.

فمن جهة، تقود الضغوط الدولية المرهقة من تكاليف الصراعات نحو فرض وقف إطلاق النار، ولو مؤقتا. ومن جهة أخرى، فإن إستمرار منطق اللا حزم قد يعيد إنتاج الحرب بأشكال أخرى ما لم يُهزم من الداخل عبر فعل سياسي وجماهيري واع، يغير من ميزان القوة على الأرض.

هنا يبرز جوهر المسألة: السلام في السودان لن يكون منحة خارجية، بل ثمرة صراع داخلي تقوده قوى الشعب الحية. والتجارب السابقة تؤكد أن السلام المستدام منتزع ولا يُمنح، وأن ميزان القوى لا يتغير إلا بضغط جماهيري قاعدي منظم يفرض إرادة السلام والديمقراطية ويهزم البنية الإجتماعية والسياسية التي تغذي الحرب.

غير أن هذا الفعل لا يمكن أن يتبلور دون تعبئة تقود إلى نهوض في الوعي بطبيعة اللحظة التاريخية وتعقيداتها. والأزمة السودانية ليست معزولة، بل هي جزء من تشابك أوسع بين أزمات وطنية وإقليمية ودولية- الرباعية والخماسية – تتغذى جميعها من واقع الهيمنة الإمبريالية المتزايدة. وبنية إقتصاد عالمي مأزوم يعيد إنتاج التبعية وعدم التكافؤ. إن تفكيك هذا التشابك وفهم علاقاته المادية والسياسية يعد شرطا ضروريا لبناء رؤية قادرة على تجاوز حدود المعالجات الجزئية.

وفي هذا السياق، تبرز أهمية تطوير فهم نقدي يربط بين الحرب كأداة للسيطرة وإعادة توزيع النفوذ، وبين الأزمات الإقتصادية التي تدفع نحوها وتستفيد منها.

والحروب لم تعد مجرد صراعات على السلطة، بل غدت جزءا من آليات إدارة الأزمات داخل النظام الراسمالي العالمي، حيث يُعاد إنتاجها بوصفها وسيلة لفرض الواقع ونهب الموارد وإعادة تشكيل الأسواق. ومن دون هذا الفهم، تظل الدعوات إلى السلام مهددة بالإنزلاق إلى شعارات مجردة لا تمس جوهر وجذور الأزمة.

وفي هذا الإطار، يمكن لإتساع الحركة العالمية المناهضة للحرب أن تشكل سندا مهما في فضح إقتصاد الحرب، وعزل قواه الإجتماعية، وبناء جبهة واسعة تعيد تعريف الممكن السياسي لصالح السلام العادل، وتربط بين النضال المحلي والأفق الأممي الواسع.

إن مآلات الصراع في السودان لن تُحسم عسكريا إلا على حساب ما تبقى من الدولة والمجتمع. فكل إنتصار عسكري محتمل لن يكون سوى هزيمة أعمق للوطن.

وحده المسار السياسي القائم على إنهاء الحرب وهزيمة الإستبداد وإعادة بناء الدولة على أسس مدنية ديمقراطية أن يفتح طريق سلام عادل وتنمية متوازنة.

هكذا، وفي عالم يتعلم ببطء وكلفة باهظة، حدود الحرب تبرز مهمة القوى الحية أكثر إلحاحا: تحويل لحظة الإنهاك إلى لحظة فعل ثوري، وتحويل رفض الحرب إلى قوة قاعدية منظمة تفرض السلام كخيار تاريخي وتفتح أفقا جديدا للحرية والعدالة في السودان.

كلمة جريدة الميدان السودانية،
نشرت في جزئين -العددين: 4449 و 4450-

حين تكشّفت عدم جدوى الأمم المتحدة

حسن اوالحاج

لم يكن تأسيس الأمم المتحدة عقب الحرب العالمية الثانية مجرد خطوة تنظيمية في تاريخ العلاقات الدولية، بل كان إعلانًا عن أفق أخلاقي جديد: عالم تُضبط فيه القوة بالقانون، وتُدار فيه النزاعات عبر المؤسسات لا الحروب. غير أن هذا الأفق، الذي بدا في لحظته التأسيسية وكأنه تعبير عن نضج إنساني، كان يحمل منذ البداية تناقضه الداخلي؛ إذ لا يمكن لمنظومة تدّعي الكونية أن تقوم على تفاوت سيادي يمنح بعض الدول حق تعطيل إرادة العالم بأسره.

يتجسد هذا التناقض بوضوح في بنية مجلس الأمن الدولي، حيث لا يُفهم القانون كمعيار فوقي، بل كامتداد لعلاقات القوة. فحق النقض (الفيتو) ليس مجرد أداة إجرائية، بل هو صيغة قانونية لشرعنة اللامساواة، إذ يسمح لدول بعينها أن توقف مسار العدالة الدولية متى تعارض مع مصالحها. بهذا المعنى، لا يعمل القانون الدولي بوصفه قيدًا على القوة، بل كفضاء تُعاد داخله صياغة هذه القوة في شكل شرعي.

هذا ما تكشفه الوقائع التاريخية المعاصرة بوضوح لا لبس فيه. ففي حالات مثل غزو العراق 2003، تم تجاوز الأمم المتحدة بالكامل، دون أن تمتلك الأخيرة أي قدرة فعلية على الردع أو المحاسبة. وفي الحرب في سوريا، تحوّل مجلس الأمن إلى ساحة شلل دائم بفعل تكرار استخدام الفيتو، بينما استمرت الحرب لسنوات طويلة دون أفق حقيقي للحل. أما في الحالة الفلسطينية، فإن عشرات القرارات التي صدرت عن المنظمة بقيت معلقة في فراغ التنفيذ، وكأن القانون هنا لا يتجاوز كونه إعلانًا رمزيًا بلا قوة إلزام.

لا تكمن المشكلة، إذن، في غياب القواعد، بل في غياب الإرادة السياسية لتنفيذها، وهي إرادة تخضع بدورها لمنطق الهيمنة. وهنا يتحول القانون الدولي من أداة للعدالة إلى أداة للانتقاء، يُفعَّل في سياقات معينة ويُعطَّل في أخرى، وفقًا لموازين القوى لا لمعايير الحق. هذا ما يجعل من فكرة "المجتمع الدولي" نفسها مفهومًا إشكاليًا، إذ لا يوجد مجتمع متكافئ بقدر ما توجد بنية هرمية تُدار من الأعلى.

ضمن هذا السياق، شهدت وظيفة الأمم المتحدة تحولا عميقا: من مشروع لحل النزاعات إلى آلية لإدارتها. لم يعد الهدف إنهاء الأزمات، بل احتواؤها ومنعها من الانفجار الكامل. في غزة، مثلا، يتكرر نمط واضح: تصعيد عسكري، ثم دعوات دولية للتهدئة، ثم إدخال مساعدات إنسانية، ثم عودة تدريجية إلى نفس الشروط التي أنتجت الانفجار. هذا التكرار لا يعكس عجزًا ظرفيًا، بل نمطا من الإدارة يقوم على إبقاء الأزمة ضمن حدود قابلة للتحكم.

في هذا الإطار، يبرز البعد الإنساني بوصفه الواجهة الأكثر حضورًا في تدخلات الأمم المتحدة. لكن هذا الحضور، رغم ضرورته الأخلاقية، يحمل مفارقة عميقة: فكلما تعزز الخطاب الإنساني، تراجع البعد السياسي. يتم الحديث عن "معاناة" و"احتياجات" بدل الحديث عن "حقوق" و"سيادة"، وعن "أزمة" بدل "بنية". وهكذا يُعاد تعريف الصراع بطريقة تُفرغه من جذوره التاريخية، وتُحيله إلى حالة طارئة قابلة للإدارة بدل كونه وضعًا بنيويًا يتطلب تغييرًا جذريًا.

يتجلى هذا التحول بشكل خاص في اقتصاد المساعدات، حيث تتحول الكارثة إلى نظام مستمر. في غزة، يعتمد جزء كبير من السكان على المساعدات التي تُشرف عليها مؤسسات مرتبطة بـ الأمم المتحدة مثل الأونروا. هذه المساعدات تنقذ الحياة، لكنها في الوقت نفسه تُبقي على شروط الأزمة، إذ لا تُغيّر البنية التي أنتجت الحاجة إليها. وهنا يظهر تناقض حاد: الإنقاذ يصبح جزءًا من إعادة إنتاج الوضع القائم، لا من تجاوزه.

مع تراكم هذه التناقضات، تتآكل فكرة الشرعية الدولية نفسها. لم يعد يُنظر إلى الأمم المتحدة كضامن للعدالة، بل كإطار محدود الفعالية، يعمل ضمن حدود تفرضها القوى الكبرى. هذا لا يعني غياب دورها بالكامل، بل يعني أن هذا الدور أصبح محصورًا في مجالات لا تمس جوهر الصراع. وبذلك، يتحول النظام الدولي من منظومة قواعد إلى منظومة إدارة، حيث تُدار الاختلالات بدل تصحيحها.

غير أن هذا الانكشاف لا يقتصر على كشف ضعف مؤسسة بعينها، بل يكشف طبيعة النظام العالمي ذاته. فالعجز الذي يظهر في أداء الأمم المتحدة ليس إلا انعكاسًا لبنية دولية غير متكافئة، حيث تتحدد القواعد وفقًا لموازين القوة. بهذا المعنى، فإن نقد المنظمة لا يمكن فصله عن نقد النظام الذي تعمل داخله.

ومع ذلك، فإن الإقرار بعدم جدوى الأمم المتحدة بصيغتها الحالية لا يقود بالضرورة إلى رفض فكرة التنظيم الدولي ككل، بل يفتح سؤالًا أكثر تعقيدًا: كيف يمكن تصور نظام دولي يتجاوز هذا التناقض بين القانون والقوة؟ هل يمكن بناء شرعية لا تُختزل في إرادة الأقوياء؟ أم أن النظام الدولي محكوم دائمًا بهذه المفارقة؟

يبقى هذا السؤال مفتوحًا، لكنه يضعنا أمام حقيقة لا يمكن تجاوزها: أن ما تكشّف ليس فقط محدودية مؤسسة، بل حدود مرحلة تاريخية كاملة. وبين عالم تُهيمن عليه القوة بلا قيد، وعالم تُقيَّد فيه القوة بقانون فعلي، يتحدد أفق الصراع القادم ليس فقط على الأرض، بل على معنى العدالة نفسها.

تابع ص 7

ندوة حول مخاطر التطبيع

لقد قام المشروع الصهيوني منذ نشأته على منطق استيطاني إحلالي يقوم على اغتصاب الأرض وتهجير أصحابها الأصليين، عبر سياسات المصادرة وبناء المستوطنات وفرض واقع ديمغرافي وجغرافي جديد. ورغم عقود طويلة من الاحتلال والاستيطان، ما يزال الشعب الفلسطيني يخوض معركة الدفاع عن أرضه في مواجهة سياسات الضم والتهويد والاقتلاع، مؤكدا أن الأرض تظل محور الصراع وجوهر القضية الفلسطينية.

وفي سياق التحولات التي تعرفها المنطقة، تتخذ محاولات الاختراق الصهيوني للمجتمعات العربية أشكالا متعددة، من بينها توسيع مجالات التطبيع الاقتصادي والثقافي والإعلامي، بما يسعى إلى إعادة صياغة الوعي العام والترويج لفكرة "التعايش" مع الكيان الصهيوني باعتباره أمرا واقعا. وفي هذا الإطار، برزت خلال السنوات الأخيرة نقاشات متزايدة حول ما بات يُعرف بالتطبيع الفلاحي، وما يطرحه من تساؤلات مرتبطة بإمكانية استثمار جهات مرتبطة بالكيان الصهيوني في الأراضي والقطاع الزراعي ببلادنا، وما قد يترتب عن ذلك من تداعيات اقتصادية وسيادية.

وبموازاة ذلك، تتصاعد مظاهر ما يمكن تسميته بـ"بروبكاندا التطبيع"، أي مختلف الخطابات والممارسات الإعلامية والثقافية التي تسعى إلى ترويج التطبيع وتلميع صورة الكيان الصهيوني داخل المجتمع، من خلال آليات متعددة تشمل وسائل الإعلام التقليدية والرقمية، ووسائط التواصل الاجتماعي، وبعض الفضاءات الثقافية والاقتصادية.

وانطلاقا من هذه المعطيات، وتنزيلا لرسالتها في دعم نضال الشعب الفلسطيني ومناهضة كل أشكال التطبيع، تنظم السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع هذه الندوة الفكرية بمناسبة تخليد يوم الأرض الفلسطيني، بهدف فتح نقاش فكري وعمومي حول مركزية الأرض في الصراع مع المشروع الصهيوني، وكذا حول مظاهر التطبيع المرتبطة بالقطاع الفلاحي، إضافة إلى تحليل آليات اشتغال بروبكاندا التطبيع داخل المجتمع المغربي واستشراف سبل مواجهتها وتعزيز الوعي المجتمعي بخطورة هذا المسار.

محاور الندوة:

الأرض في الصراع مع المشروع الصهيوني: من مصادرة الأراضي الفلسطينية إلى إشكالات التطبيع الفلاحي.

بروبكاندا التطبيع في المغرب: الآليات والوسائط ومسارات التأثير في الوعي العام.

مواجهة بروبكاندا التطبيع: الأدوار المجتمعية والإعلامية في تحصين الوعي الشعبي ودعم القضية الفلسطينية.

البيان الختامي للمؤتمر الوطني 17 للجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب

انعقد بمقر الاتحاد المغربي للشغل بالرباط المؤتمر الوطني السابع عشر للجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب يومي 11، 12 أبريل 2026 تحت شعار: «نضال جماهيري ديمقراطي واعي ومنظم من أجل الحق في الشغل والتنظيم» في شروط سياسية ملامحها العامة:

على المستوى الدولي:

احتدام التناقض بين علاقات الإنتاج والقوى المنتجة، حيث صارت الأولى تعيق تطور الثانية، وهو ما يتمظهر سياسياً في التناقضات بين الإمبريالية الأمريكية باعتبارها رأس الرمح وحلفائها بأوروبا من جهة، ومن جهة أخرى حلف روسيا والصين. هذه الأزمات والصراعات الاقتصادية والسياسية يتم تصريفها على كاهل الشعوب التي تدفع من عرقها ودمائها نتائج حروب لا تخدم مصالحها الطبقية. هذه الحروب تبرز بشكل مكثف في منطقة «الشرق الأوسط» حيث عدوان الثالوث الإمبريالي الصهيوني الرجعي على شعوب المنطقة (إيران، لبنان، سوريا، العراق، فلسطين، اليمن...). كما أن باقي المجتمع الدولي يلعب دور المتفرج أحياناً وأحياناً أخرى مساهماً في إبادة الشعب الفلسطيني، وما سن قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين داخل «الكنيست» لخير نموذج على ذلك، والذي نعتبره نحن من داخل الجمعية الوطنية بمثابة ناقوس خطر يُدق في آذان كل مناضلي الإطارات التقدمية عبر العالم.

على المستوى المحلي:

يستمر النظام القائم بالمغرب، انسجاماً وطبيعته اللاوطنية اللاديمقراطية اللاشعبية، في الهجوم على القوت اليومي للجماهير المسحوقة والضرب في القدرة الشرائية للشعب المغربي عبر الزيادات الصاروخية للأسعار في المواد الأساسية، والتي يتم تصدير الكثير منها إلى الخارج، وكذا الزحف على مختلف القطاعات الاجتماعية عبر سن سياسات طبقية تزيد الغني غنى والفقير فقرا. ففي قطاع التعليم يواصل النظام زحفه على المدرسة والجامعة العموميتين بسنه مجموعة من المخططات والقوانين الرامية إلى خوصصة هذا القطاع، وعلى سبيل المثال لا الحصر نجد «المدرسة الرائدة» التي لم تأخذ من الريادة سوى الاسم، زد على ذلك قانون 59.24 الذي يرمي إلى التضييق على العمل النقابي والسياسي وضرب استقلالية الجامعة.

وفي قطاع الصحة يستمر النظام في دعم المصحات الخاصة التي تنتشر كالنار في الهشيم، في مقابل ذلك نجد تهميش المستشفيات العمومية وإثقال كاهل المرتفقين بأعباء إضافية، كما نسجل تردي الخدمات الصحية. أما على مستوى التشغيل فإن الإحصائيات الأخيرة للمندوبية السامية للتخطيط اعترفت بارتفاع نسب البطالة من 12.9% إلى 13.8%، رغم أن الأعداد الحقيقية أكبر بكثير من التي تم الإفصاح عنها في فترة الحكومة التي وعدت بتوفير مليون منصب شغل، إلا أن الواقع يكشف حقيقة شعاراتها الرنانة وخطاباتها الزائفة، وهو ما يؤكد أنها مجرد دعاية انتخابية لاستمالة أصوات العازفين عن العملية الانتخابية نظراً لعلمهم المسبق بكونها مجرد مسرحية لإضفاء الشرعية على هذه المؤسسات. ولعل ما نعيشه اليوم من بهرجة سياسية من طرف القوى السياسية الرجعية عبر قيامها بحملات انتخابية سابقة لأوانها بمباركة النظام القائم وعبر وزارة الداخلية وإطلاق مبادرة ما يسمى «مبادرة دعم الشباب المستقل».

أمام هذا الوضع المأزوم لم يقف الشعب المغربي وقواه المناضلة مكتوف الأيدي، بل سطر آيات من الصمود ومن النضال، وما حراك «جيل Z» إلا صرخة من أجل الحق في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، إضافة إلى استمرار معارك الطبقة العاملة (سيكوميك، ناماطيكس، رونو، موبيليس، مناجم السليكوز...). هذه النضالات قوبلت بلغة الدم والنار عبر سقوط شهداء القليعة رمياً بالرصاص (عبد الحكيم الدرفيظي، محمد الرحالي، عبد الصمد أوبلا)، هذا مع توزيع قرون من السجون على مئات الشباب الذين حلموا بمغرب يتسع للجميع في نسخ كاريكاتوري لسنوات الجمر والرصاص، وهو ما يؤكد أن طي صفحة الماضي «مجرد شعار»، وفي ذات الإطار لا يزال الاستهداف مستمراً على نضالات الحركة الطلابية (فاس، تازة، مكناس، سلوان، وجدة، الرباط، القنيطرة...)، هذه الأخيرة التي كشرت فيها جامعة ابن طفيل عن أنيابها، وذلك بطرد 22 طالباً وطالبة لا لشيء سوى لأنهم ناضلوا من أجل حقوقهم العادلة والمشروعة.

ومن موقعنا كجمعية وطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب فجرنا معارك ملحمية وطنية ومحلية (قرية با محمد، تاونات، بركان، تازة، وجدة، الناظور، الدريوش، أوطاط الحاج، فاس، سيدي يحيى، جرادة...) من أجل حقنا العادل والمشروع في الشغل والتنظيم.

إننا ونحن نختتم أشغال مؤتمرنا الوطني السابع عشر، إذ نشد على أيادي الرفاق والرفيقات بحرارة ونهنئ الرفاق/ات على نجاح مؤتمرنا، نعلن ما يلي:

تشبثنا:

بالجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب الممثل الشرعي لكل المعطلين والمعطلات بهويته الكفاحية والتقدمية.

حقنا في الشغل القار والتنظيم.

بتحميل النظام القائم المسؤولية الكاملة في اغتيال الشهيد كمال الحساني.

مطالبتنا:

بالاعتراف القانوني بالجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب.

بحوار مركزي جاد ومسؤول على أرضية مذكرتنا المطلبية.

فتح حوارات محلية مع فروع إطارنا المناضل في كل ربوع هذا الوطن.

توفير فرص الشغل القار لمناضلينا بما يتناسب مع الشواهد المحصل عليها.

بالتدخل العاجل لمعالجة حالة رفيقنا منعم بنعلي.

الكشف عن قبر الشهيد مصطفى الحمزاوي ومعاقبة الجناة الحقيقيين.

إعادة فتح ملف اغتيال الشهيد كمال الحساني.

إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين دون قيد أو شرط.

إسقاط كل المتابعات والتهم المفبركة الموجهة للرفاق بفرع بركان.

رد الاعتبار للأمازيغية كجزء من هوية الشعب المغربي.

استرجاع سبتة ومليلية وكل شبر محتل من هذا الوطن الحبيب.

إدانتنا:

للقمع المسلط على نضالات الشعب المغربي.

المتابعات القضائية في حق مجموعة من رفاقنا (فرع بركان نموذجاً).

المحاكمات الصورية التي تطال عاملات وعمال سيكوميك بمكناس وعموم مناضلي ومناضلات الشعب المغربي.

استمرار اعتقال الرفيقين ياسين المسيح وهشام بولفت عن موقع فاس ظهر المهراز.

لاستمرار اعتقال مناضلي حراك الريف.

اعتقال محمد الوسكاري المعطل لقصبة تادلة.

اعتقال سعيدة العلمي.

الأحكام الصادرة في حق مناضلي أوطم موقع القنيطرة.

الأحكام الصادرة في حق شباب جيل زد.

التضييق على حرية الرأي والتعبير.

تضامننا:

مع نضالات الشعب الفلسطيني البطل ومقاومته الباسلة ضد الكيان الصهيوني.

مع نضالات كل شعوب العالم التواقة للتحرر والانعتاق.

مع نضالات كل فئات الشعب المغربي (معطلين، طلبة، عمال، فلاحين، محامين...).

مع عائلات شهداء جيل زد.

مع كل المعتقلين السياسيين وعائلاتهم.

مع الرفيقة رئيسة فرع سيدي يحيى الغرب بعد الهجوم عليها من طرف بعض البلطجية.

مع الطلبة المطرودين بجامعة ابن طفيل.

مع ضحايا الفيضانات التي اجتاحت وطننا.

مع ضحايا الترحيل والهدم.

مع نضالات عمال مرضى السليكوز وأراملهم.

مع ساكنة فجيج في معركتهم البطولية من أجل الماء.

دعوتنا:

لمناضلات ومناضلي الجمعية الوطنية للالتفاف حول الإطار التاريخي الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب.

كل المكتوين بنيران البطالة لتوحيد الصفوف والنضال الواعي والمنظم من داخل الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب.

تحياتنا:

- لكل الإطارات التي حضرت وساهمت في إنجاح محطتنا التنظيمية.

لرفاقنا في الاتحاد المغربي للشغل على احتضان مقرهم لمؤتمرنا.

عزمنا:

على تخليد ذكرى الشهيد مصطفى الحمزاوي بمدينة مكناس إلى جانب عاملات وعمال سيكوميك.

تهانينا:

لكل مناضلي ومناضلات إطارنا الصامد على نجاح المؤتمر الوطني السابع عشر.

عاشت نضالات الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار

الحرية لكافة المعتقلين السياسيين

عن المكتب التنفيذي

الرباط في:14 ابريل 2026

شبيبة النهج الديمقراطي العمالي بالقنيطرة تندد باعتقال وطرد الطلبة «اوقفوا اعتقالات الطلبة »

في سياق الهجوم على نضالات الحركة الطلابية بجميع المواقع وعلى رأسها موقع القنيطرة منذ بداية هذا الموسم، المتصدية للمخططات الطبقية التي تضرب مجانية التعليم بعرض الحائط، وبعد المحاكمات الصورية في حق عدد من مناضلات ومناضلي أوطم، وبعدها القرار الانتقامي المتمثل في طرد 22طالب/ة، تشن الاجهزة القمعية حملة اعتقالات في صفوف هؤلاء الشباب /ت مرة أخرى، حيث تم إعتقال الرفيق مروان الاحمر يوم السبت المنصرم وفي انتظار تقديمه أمام النيابة العامة هذا الصباح تم إعتقال المناضلة اماطو بمنزل أسرتها بالقنيطرة،

أمام هذا التصعيد الخطير إننا في شبيبة النهج الديمقراطي العمالي بالقنيطرة نعلن:

- إدانتنا بأشد العبارات لهذه الاعتقالات التي تستهدف طلبة أوطم بالقنيطرة ونجدد استنكارنا لقرار الطرد التعسفي والجائر ونطالب بإرجاع كافة المطرودين/ات فورا بدون شرط ولاقيد..

-استعدادنا الانخراط المبدئي في جميع الخطوات النضالية من أجل إطلاق سراح الرفيق مروان والرفيقة اماطو ،مع دعمنا الكامل لمعركة المطرودين.

-تحميلنا المسؤولية للنظام المخزني ورئاسة جامعة ابن طفيل على ما قد تؤول إليه الاوضاع بالموقع.

-دعوتنا لكافة القوى الغيورة المناضلة بالمدينة للتكتل ورص الصفوف لرفع كل أشكال التضييق والقمع الذي يستهدف الاتحاد الوطني لطلبة المغرب.

القنيطرة في 14أبريل2026

تحت الخوذة (7)

ناصر احساين

15 يوليوز 2022 – بداية التوتر

في الأشهر الأخيرة، تغير شيء في الورش.

لم يعد العمال يقبلون كل شيء بصمت. صاروا يسألون عن الأجر قبل أن يبدأوا العمل.يسألون عن التأمين. يسألون عن ساعات العمل. كنت أعرف أن هذا التغيير لن يمر بهدوء. في صباح ذلك اليوم، لاحظت أن الباطرون يراقبنا أكثر من المعتاد.كان يقف بعيدًا ويتحدث مع المسؤول عن الورش، ثم ينظر نحونا.

قال لي حميد بصوت منخفض: «راهم ما عاجبهمش الحال.»

أجبته: «كنت متوقع.»

20 يوليوز 2022 – المواجهة

حدث الأمر في منتصف النهار. كان عامل شاب يطالب بأجره المتأخر منذ أسبوعين.المسؤول رفض وقال له أن ينتظر حتى نهاية الشهر. الشاب غضب قليلًا، لكنه لم يعرف ماذا يفعل.

تدخلت وقلت بهدوء: «القانون كيقول خاص الأجر يتخلص فموعدو.»

فجأة تدخل الباطرون نفسه. قال بنبرة حادة: «انت ماشي محامي العمال هنا.»

أجبته بهدوء: «أنا غير عامل بحالهم...ولكن الحق واضح.»

ساد صمت ثقيل في الورش. ثم قال جملة لم أنسها أبدًا: «اللي ما عاجبوش الحال يمشي بحالو».

نظرت حولي. كنت أتوقع أن يتراجع الجميع. لكن حميد قال: «إلى مشى هو... نمشيو كاملين.»

ثم قال رشيد: «حنا غير باغين حقنا.»

في تلك اللحظة أدرك الباطرون أن الأمر لم يعد مجرد شخص واحد.

22 يوليوز 2022 – الضغط

بعد تلك الحادثة، بدأ الضغط. لم يطردني مباشرة، لكن العمل صار أصعب. أحيانًا يضعونني في الأعمال الأكثر تعبًا. أحيانًا يغيرون موقعي في الورش باستمرار. وأحيانًا يلمحون أنني السبب في «الفوضى».

كان الهدف واضحًا: أن أتعب... وأن أتراجع. لكن الغريب أن شيئًا آخر حدث. العمال صاروا أقرب إليّ. صاروا يتحدثون معي أكثر. لم أعد مجرد عامل بينهم. صرت صوتًا... حتى لو لم أطلب ذلك.

10 غشت 2022 – الاجتماع السري

اجتمعنا ليلًا في بيت أحد العمال. كنا حوالي خمسة عشر عاملًا. تكلمنا بصراحة لأول مرة عن فكرة إنشاء تنظيم نقابي حقيقي.

قلت لهم: «المشكل ماشي غير فهاد الورش. المشكل فالنظام كامل. خاصنا تنظيم.»

ذكرت لهم تجربتي في حزب النهج الديمقراطي العمالي، وكيف أن العمل السياسي يمكن أن يدعم نضال العمال. لم يكن الجميع مقتنعًا.

بعضهم قال: «السياسة غادي تجيب لينا غير المشاكل.»

لكن آخرين قالوا: «المشاكل راه موجودة أصلا.»

في نهاية اللقاء لم نؤسس نقابة رسمية بعد. لكننا اتفقنا على شيء واحد: لن يبقى أي عامل وحده بعد اليوم.

1 شتنبر 2022 – لحظة فهم

في ذلك اليوم كنت فوق السقالة في الطابق السابع.

المدينة تحتنا تتحرك كعادتها: سيارات، ضجيج، ناس يركضون خلف أعمالهم.

فكرت فجأة: هذه العمارات التي نبنيها...كم عاملا سقط أثناء بنائها؟ كم يدًا تشققت؟ كم حلمًا تأجل؟ لكن أحدًا لا يرى ذلك. ربما لهذا السبب يجب أن نتكلم. ليس لأننا نحب المشاكل... بل لأن الصمت يجعل الظلم يبدو عاديا.

(يتبع...)

اصدارات:

غزة الفينق الذي ينبعث من رماده

ضمن أعماله حول القضية الفلسطينية، صدر للرفيق حسن أوالحاج كتاب تحت عنوان: «غزة الفينق الذي ينبعث من رماده» جاء في تقديمه:

ليست غزة مجرّد جغرافيا تُقصف، بل بنية تاريخية يُعاد تشكيلها على تخوم العنف، حيث تتكثّف تناقضات العالم في أكثر صورها حدّة. هنا، لا تظهر الحرب كاستثناء، بل كقاعدة تُدار ضمن منطق أوسع، منطق الهيمنة الذي يُحوّل الأرض إلى موضوع للسيطرة، والإنسان إلى فائض قابل للإلغاء. ومن هذا المنظور، فإنّ ما تعيشه غزة لا يمكن قراءته بوصفه "صراعًا" متكافئًا، بل باعتباره تعبيرًا مكثفًا عن اختلال بنيوي في ميزان القوة، وعن نظام عالمي يُعيد إنتاج اللامساواة بأشكال مختلفة.

لقد تعاقبت الحروب على غزة، من 2008 إلى 2012، ثم 2014وسيف القدس2021 وصولا إلى اللحظة المفصلية التي انفجرت في «طوفان الأقصى»، لا كحدث معزول، بل كذروة لمسار تاريخي من التراكم، حيث تتقاطع الذاكرة الجمعية مع شروط الحصار، ويتحوّل الزمن إلى دائرة من العنف المتكرّر. غير أنّ هذا التكرار لا يعني الجمود؛ بل يكشف، على نحو جدلي، عن تحوّلات عميقة في الوعي، وفي أشكال الفعل، وفي تعريف الذات الجماعية.

إنّ القراءة التفكيكية لما يجري تقتضي تفكيك الخطابات التي تُحيط بغزة: تلك التي تُفرغ المأساة من سياقها التاريخي، وتلك التي تختزلها في بُعد إنسانيّ مجرّد، معزول عن شروطه السياسية. فالمأساة هنا ليست قدرًا، بل نتيجة علاقات قوة، تتقاطع فيها السيطرة العسكرية مع أنماط أوسع من الهيمنة الاقتصادية والسياسية. ومن ثمّ، فإنّ فهم غزة يمرّ عبر مساءلة هذه البنى، لا عبر الاكتفاء بوصف آثارها.

في هذا الأفق، تتقدّم غزة بوصفها موقعًا لإنتاج المعنى، لا بوصفها ضحية صامتة. فبين الركام، يتشكّل وعيٌ جديد، يرفض الاختزال، ويعيد تعريف الفعل الإنساني في شروط قصوى. إنّ الإنسان هنا لا يُختزل في معاناته، بل يتجاوزها، محوّلًا البقاء ذاته إلى فعل مقاوم، وإلى إعادة كتابةٍ مستمرةٍ للوجود.

إلى شهداء هذه الأرض، الذين لم يكونوا أرقامًا في سجل الخسارة، بل لحظاتٍ كثيفة من الحقيقة؛

إلى الأسرى، الذين حوّلوا القيد إلى أفق آخر للحرية، حيث يصبح الجسدُ محاصرًا، لكن المعنى منفلتًا من كل حصار؛

إلى كل من بقي، لا بوصفه ناجيًا فقط، بل شاهدًا على زمنٍ يُعاد فيه تعريف الإنسان—

يأتي هذا الكتاب وفاءً، لا بوصف الوفاء رثاءً، بل بوصفه فعلًا معرفيًا يسعى إلى إعادة الاعتبار للتجربة، وإلى تحريرها من كلّ أشكال التشييء.

«غزة... الفينيق الذي ينبعث من رماده» ليست استعارة جمالية، بل بنية دلالية تكشف عن جدلية قاسية: حيث لا يكون الانبعاث ممكنًا إلا عبر المرور في أقصى درجات الفناء، وحيث يتحوّل الخراب، paradoxically، إلى شرط لإعادة إنتاج الحياة. غير أنّ هذا الانبعاث ليس قدرًا ميتافيزيقيًا، بل فعلٌ تاريخي، يُنتجه بشرٌ يرفضون أن يكونوا مجرّد موضوع للعنف.

هذا النصّ لا يدّعي امتلاك الحقيقة، بل يسعى إلى خلخلتها، إلى تفكيك ما يبدو بديهيًا، وفتح أفق للتفكير في ما يتجاوز الحدث، نحو البنية التي تنتجه، ونحو الإنسان الذي يقاومه، لا ليبقى فقط، بل ليُعيد تعريف معنى أن يكون.

هل يتقادم الرفيق/ الصديق؟

نورالدين موعابيد

لعل هذا التساؤل العتبة لا يعدم الحجية والحجاجية إذا ما حاورنا المشهد السياسيّ، اليساريّ تحديدا، لا سيما بعد استفحال ظاهرة «المرتدين»، ليست بمعنى «رفض دفع الزكاة»، ولا هي بمفهوم فسخ التعاقد وملة دينية معينة، وإنما هي تنكر للمبادئ التي ظل هذا «المناضلُ» أو ذاك يعتد بها مبتدأ وخبرا.. فتراه يبحر في اختلاق أعذار واجتراح تبريرات لا تمت إلى الحقيقة بأدنى صلة، باحثا، بحمى الولهان، عن ظل يلوذ به متوهما أنه يحفظ مصالحه الطبقية الفردية، بل إنه يحاول توجيه كنانة سهامه إلى رفاق الأمس، زاعما أنه أفاق من غيبوبته، بعدما ابتلع طعم المغالطات التي أوهمه بها أولياء نعمته في «خندق انتمائه الجديد». وسبق أن لامست إحدى مقالاتي تهافت من يؤمن ب «تقاعد «المناضل، ف»الحياة» الحقيقية هي النضال ضد الحيف والزيف، ضد القمع والقهر بمختلف تجليات هذا الرباعيّ. ومن باب السماء فوقنا والأرض تحتنا أن آليات هذا النضال مشروعة جميعها، وهي مرتهنة بسعة النفس (الفاء حرف مفتوح) وبتجدده، ذلكم هو ما قصدت إليه الماركسية اللينينية بتحليل الواقع الملموس، تحليلا ملموسا أيضا، لأن جدلية علاقة الواقع بالفكر تشترط انسجام الممارسة الثورية والنظرية الثورية.. لهذا وذاك أردد مع بعضهم أن الشر سيظل هو المنتصر طالما أن الخير سالب، صامت لا يحرك ساكنا، و مع Brecht :»قد ينهزم المناضل، أما المتخاذل فإنه منهزم لا محالة، في الأحوال كُلها، بقضها وقضيضها.»!

وأكاد أزعم أن الرفيق يخلد نضاليته حتى بعد رحيله، إذ تتواتر امتداداته في مسامّ رفاقه الأحياء،وصبغياتهم متحولا إلى مُلهم الاستماتة في النضال من أجل الكرامة، الحرية والعدالة الاجتماعية، ونعمّا ما يُلهم، فطوبى لمن يبخع نفسه على آثار المناضل الرمز، الغائب/الحاضر...! لذلك لا نستكثر على فرقة «الأرصاد» أن تغني في أحد مفاصل أغنية من أغانيها:

«سئمت الطريق
بدون رفيق
ولا زلت أبحث عن إنسان».

ومن ينقر في التراث الصوفيّ، يقرأ قول جلال الدين الروميّ:

«وأنت الطريق، وأنت الرفيق، وأنت الجهات، وكل النظر سخي المودة، حلو الطباع، حبيب الفؤاد، صديق العمر، قسيم المحيّا، ضحوك السماح، لطيف الحوار، أديب الجدل.» ولعلك، عزيزي القارئ، لاحظت كيف جمع القائل، لصديقه ما تفرق في غيره من قيم محمودة، ومناقب ثرّة.

كتب رجل إلى صديقه:(أما بعد، فإن كان إخوة الثقة كثيرا،فأنت أولهم، و إن كانوا قليلا فأنت أوثقهم، وإن كانوا واحدا فأنت هو.)»رسالة الصداقة والصديق. أبو حيان التوحيديّ.تحقيق د.إبراهيم الكيلانيّ. دمشق. ط:02. السنة: 1996.دار الفكر، ص:30).

وأنا أثمن الصديق، بعد أن تساءلت يوما» متى يتحول الصديق إلى رفيق؟، يُدهشني قول آسر، فاتن يخلب الألباب، هو:

((الصديق مثل الذهب، والبلاء مثل النار والذهب الخالص يكون سعيدا في قلب النار).

معاد الجحري:

التناقض الرئيسي بالنسبة للشعب المغربي هو بالضبط مع المخزن والكتلة الطبقية السائدة والإمبريالية والصهيونية

في هذا العدد الذي يتضمن ملفه اشغال الندوة بمناسبة تخليد يوم الأرض نستضيف الرفيق معاد الجحري، المنسق الوطني للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع.

تقديم

> بداية نشكركم على قبول الدعوة.
لقد انعقد المجلس الوطني السادس للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع في فاتح مارس 2026؟ ما هي الرسائل الرئيسية التي بعثت بها الجبهة من خلال هذه المحطة؟

< بتركيز شديد أكد المجلس الوطني من خلال شعاره على الصمود والوحدة والاستمرارية ومضاعفة الجهود والعمل الدؤوب وهذه شروط ومقومات أساسية لإنجاز هدفنا المركزي في بلادنا وهو إسقاط التطبيع وهو هدف سياسي يتمفصل مع النضال من أجل إسقاط الاستبداد كما أكدت على ذلك كلمات الأمناء العامين للمكونات السياسية الأربعة للجبهة. وهناك رسالة أخرى بعثنا بها من خلال اسم دورة المجلس الوطني هذا التي تقرر تسميتها بدورة الفقيد سيون أسيدون، لقد أردنا التأكيد بأن الجبهة عازمة على مواصلة النضال من أجل كشف الحقيقة كاملة بخصوص الفقيد الذي رحل على إثر حادث غامض حيث تحوم شكوك كثيفة حول حقيقة ما تعرض له وتسبب في وفاته.

> تم انتخابكم منسقا وطنيا للجبهة في ظرفية صعبة. ما تعليقكم؟

< لنقل بأن الوضعية ازدادت صعوبة من حيث تمادي الفاشية الأمريكية في العدوان على شعوب المعمور. فقد تزامن انعقاد المجلس الوطني السادس مع اختطاف رئيس فينزويلا وزوجته وبداية العدوان الأمريكي-الصهيوني على إيران والتهديد المباشر لكوبا. لكن أقول بأننا، أولا، نعمل في إطار قيادة جماعية، وثانيا، نحن كنا ولا زلنا في مواجهة مباشرة مع النظام المخزني ونعلم أن طريق التغيير ليس مفروشا بالورود ولا عشاء فاخرا، وثالثا، يمكن القول أن الأمور لا تسير كلها في صالح العدو الذي اصطدم بمقاومة عنيدة وشراسة في القتال من طرف إيران والمقاومة في المنطقة وخاصة المقاومة اللبنانية ويمكن القول أيضا بأن أمريكا تلقت هزيمة أولية وتسير نحو هزيمة مدوية ستكرسها الأيام المقبلة. كما أن شعبية دونالد ترامب وصلت إلى الحضيض. وتلقى معسكر الفاشية هزيمة سياسية هامة تتمثل في خسارة اليمين المتطرف للانتخابات التشريعية في المجر بعدما استحوذ على السلطة لمدة 16 سنة وكانت له علاقة متينة مع الكيان الصهيوني. في نفس السياق تم تعيين فراشيسكا ألبانيزي من جديد في منصب المقررة الخاصة للأمم المتحدة بشأن الأراضي الفلسطينية المحتلة رغم أنف الكيان الصهيوني وأمريكا والإمبريالية الغربية بشكل عام..

بشكل عام أقول بأن الوضع فعلا صعب ولكن هناك مقاومة لا يستهان بها عبر العالم منها أيضا تظاهرات الملايين في أمريكا وأوروبا ضد الحرب.

كل هذا وغيره كثير في اعتقادي سينعكس إيجابا على القضية الفلسطينية خاصة إذا ما تقدمت الفصائل المناضلة على طريق الوحدة على أساس برنامج كفاحي وطني جامع وتمكنت المقاومة المسلحة من إعادة بناء نفسها كما قام بذلك حزب الله الذي تجاوز ثغراته السابقة بسرعة ووقف ولازال ندا في وجه العدو.

> كيف يمكن تفسير تشبث النظام المغربي وعموم الأنظمة الرجعية المطبعة بعار التطبيع مع العدو، رغم المجازر والجرائم ضد الانسانية، التي يرتكبها بشكل مستمر في كافة أنحاء فلسطين وفي لبنان وإيران وغيرها، ناهيك عما يتعرض له المسجد الأقصى ومدينة القدس التي يترأس لجنتها المغرب... أليست هذه كلها فرص للتملص من عار التطبيع مع كيان يشكل وبالا على المنطقة وشعوبها؟

< أرى بأن مواقف هذه الأنظمة تنسجم وطبيعتها التبعية والاستبدادية، كشفت بذلك سدادة الموقف الذي كان جورج حبش الأمين العام سباقا للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في صياغته سنة 1969 حيث يصنفها ضمن أعداء الثورة الفلسطينية إلى جانب الإمبريالية العالمية والكيان الصهيوني والحركة الصهيونية. وكون هذه الأنظمة في لحظة من اللحظات دعمت القضية فلأنها كانت مكرهة بفعل موازين القوى على أكثر من صعيد.

وها نحن نرى اليوم كيف أن النظام المغربي يدافع جهرا عن اصطفافه هذا بل يريد فرضه على القوى المناضلة كما حاول يائسا خلال وقفة الجبهة أمام البرلمان بمناسبة يوم الأرض، 30 مارس 2026، بالرباط حيث طلب باشا المدينة من مسؤولي الجبهة عدم الحديث عن إيران ولبنان...

إن الموقف المشار إليه ازداد سدادة لأن التطبيع بين النظام المغربي والكيان الصهيوني يعد في الواقع قرارا استراتيجيا للدولة وهو تحالف عميق وشامل يعكس مصالح الرأسمال الكبير المحلي الذي دخل من موقع التابع في شراكة مع الرأسمال الصهيوني والخليجي اللذان حققا مستوى متقدما من الاندماج.

يبدو أن النظام المغربي بلع الطعم بالكامل وأصبحنا أمام حماية صهيونية على بلادنا ويجب أخذ الأمور على محمل الجد. إن مهمة إسقاط التطبيع مهمة سياسية بامتياز تتطلب الربط بين مناهضته ومناهضة الاستبداد.

> خلال معركة طوفان الأقصى أقدمت عدد من الدول الغربية على الاعتراف بدولة فلسطين. ما تفسير ذلك وهل يمكن اعتباره خطوة جدية نحو حل عادل للقضية الفلسطينية؟

< لا يمكن قطعا اعتبار حل الدولتين حلا عادلا لأنه يرتكز إلى القرار 242 لمجلس الأمن الدولي ويسامح في 78 في المائة من مساحة فلسطين التي استولت عليها العصابات الصهيونية بالحديد والنار خلال حروب 1948. حل مجحف حتى بالمقارنة مع قرار التقسيم 181 الظالم أصلا. الحل الصحيح هو الدولة الديمقراطية العلمانية على كامل التراب الفلسطيني.

أما الاعتراف بدولة فلسطين في إطار حل الدولتين من طرف عدد من القوى الغربية مؤخرا نذكر منها فرنسا وبريطانيا وكندا وأستراليا وبلجيكا ولوكسمبورغ فهو تظاهر بالاستجابة للتضامن الشعبي الهائل على الصعيد العالمي مع الشعب الفلسطيني، لأنه في عمقه يندرج ضمن بعث الروح في اتفاق أوسلو المشؤوم بدليل أننا لا نرى عملا على الأرض لتنفيذه ولا حتى إدانة للإبادة الجماعية بل مشاركة فيها ولا محاسبة للكيان الصهيوني على جرائمه وكل هذا مقابل التأكيد على التنسيق الأمني بين الاحتلال والسلطة الفلسطينية واشتراط إصلاح هذه الأخيرة لدعمها ماليا أي المزيد من إرشائها مع التشديد على نزع سلاح المقاومة والعمل الدؤوب على جر المزيد من الأنظمة العربية إلى التطبيع.

إن هذه الدول ليست جادة فيما أقدمت عليه من خطوة تبدو في ظاهرها إيجابية لكن في عمقها تطيل عمر الاستعمار الاستيطاني الإحلالي لفلسطين.

> صدر لكم مؤخرا كتاب حول فلسطين. يبدو أنه أزعج الصهاينة والمطبعين لدرجة محاصرة طبعه، هل من توضيح في الموضوع؟

< هذا الكتاب اسمه، الطريق إلى فلسطين، يضم 239 صفحة تتناول ثلاثة أجزاء وهي المقاومة في وجه النكبة ثم التضامن مع الشعب الفلسطيني والتطبيع مع الكيان الصهيوني وأخيرا ملحقات ذات طابع توثيقي.

لقد وضعت مسؤولة في مطبعة رؤى برينت (ROA Print) التي تعاقدت معها، طلب الإيداع القانوني لدى مصلحة تابعة لوزارة الثقافة توجد بالمكتبة الوطنية بالرباط وذلك يوم 6 ماي 2025. ومنذ ذلك الحين وأنا أهاتف المسؤولين عن الإيداع القانوني أو أتصل مباشرة فضلا عن الاتصالات المباشرة والهاتفية لمسؤولي المطبعة السالفة الذكر. والجواب الذي كنا نتلقاه هو أن الأمر في طور الإنجاز (en cours).

آخر زيارة لي للمكتبة الوطنية كانت يوم 28 أكتوبر 2025 حيث أكدت لي كل المسؤولات على أنه في طور الإنجاز. لقد تأكد لي أن الأمر يتعلق بمنع مقنع وهو إجراء غريب ومتخلف في عصرنا أعمل على التصدي له وقد وضعت شكاية لدى الجمعية المغربية لحقوق الإنسان وأشكر كل من تضامن معي ضد هذا الإجراء المخزي.

> كلمة أخيرة؟

< الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع إطار مهم من جهة المهام والأدوار الرائدة التي تقوم بها ومن جهة كونها تشكل نواة ونموذجا لجبهة أعمق للنضال من أجل التخلص من المخزن وإقامة الديمقراطية ببلادنا. لذا فإني أدعو إلى صيانتها والانخراط الفعلي فيها من طرف أوسع القواعد وفي كافة المناطق. أؤكد بقوة أن التناقض الرئيسي بالنسبة للشعب المغربي هو بالضبط مع المخزن والكتلة الطبقية السائدة والإمبريالية والصهيونية.

«بنت جبيل» قلعة المقاومة في مواجهة همجية الكيان

أشباح «بيت العنكبوت» تُطارد المظليين عبر اللاسلكي واستماتة انتحارية لتطويق وسط المدينة ..

بنت جبيل تخوض «معركة البقاء».. هذه هي التفاصيل!

نادين حيدر

تُسابق عقارب الساعة إرهاصات ملحمة ميدانية كبرى تضع منطقة الشرق الأوسط برمتها فوق صفيح ساخن، حيث تُطبق أطباق الفولاذ وألسنة النار حصاراً مطبقاً وشاملاً على مدينة بنت جبيل من كافة جهاتها ومداخلها، في عدوان هو الأعنف والأكثر تركيزاً منذ العام 1978، تسعى من خلاله قوات الاحتلال الإسرائيلي لخنق المدينة عبر طوق ناري وقوة تدميرية غير مسبوقة. وبحسب ما كشفته الخرائط الجوية التي اطلع عليها موقع بنت جبيل الإلكتروني، فإن ثمة تركزاً ميدانياً لمجموعات هائلة من دبابات «الميركافا» التي تنتشر بكثافة عند الأطراف، حيث يطوق الاحتلال المدينة شرقاً من تفرعات عيناثا ومارون الرأس وعيترون، وغرباً من جهة الطيري وصولاً إلى عين إبل و شمالاً من جهة كونين و عيناثا ايضا، لتتحول المدينة في هذه اللحظات إلى ساحة لالتحام ميداني عنيف يدور في أحياء «القشرة الأولى و الثانية» وفي العمق على حد سواء؛ إذ تشهد أحياء «رأس الجيش»، «الدورة»، «عقبة عين ابل»، «الوادي»، «تلة مسعود»، ومنطقة « بيادرصف الهوا» وصولاً إلى «مدرسة الإشراق» و«مربع التحرير» و«حي المهنية» و«المسلخ القديم»، قتالاً ضارياً من بيت إلى بيت ومن شارع إلى شارع، وسط استطلاع جوي مكثف و استطلاع بشري مباشر منطلق من جهة مارون الرأس، فيما تبرز «الفرقة 98 كوماندوس» كواحدة من جحافل النخبة التي تزج بها إسرائيل في هذا الأتون، وسط ملاحظات ميدانية تؤكد لموقع بنت جبيل أن الاحتلال يعمد إلى تغيير تجمعاته ومواقعه داخل المدينة بشكل مستمر ومداور، في محاولة للتمويه وتفادي الضربات النوعية ، فيما دفع الاحتلال بألوية قتالية من الفرقة 162 إلى الجهة الغربية من بنت جبيل بينما دفع بألوية قتالية من الفرقة 98 إلى الجهة الشرقية من المدينة.

وفي غمرة هذا التصعيد، صبّ الاحتلال جام غضبه عبر غارات جوية مكثفة وصفت بأنها «غير معهودة» حتى مقارنة بمواجهات عامي 2024 و 2025، وكذلك في حرب تموز 2006 حيث تواصل الطائرات الحربية ومروحيات «الأباتشي» والمسيّرات والمدفعية الثقيلة المنطلقة من مرابضها تدمير كل ما تقع عليه الأنظار، وهو ما وثقته صور الأقمار الصناعية التي كشفت عن حجم دمار هائل طال مدينة بنت جبيل التي باتت تختصر اليوم المشهد الإقليمي والدولي برمته. ولم يتوقف العدوان عند التدمير الميداني، بل امتد ليشمل تضليلاً إعلامياً خطيراً، حيث عرض المتحدث باسم جيش الاحتلال «أفيخاي أدرعي» تفاصيل ادعى أنها من داخل «مستشفى بنت جبيل الحكومي» الواقع على أطراف المدينة عند تخوم عيناثا، زاعماً استخدامه لأغراض قتالية، وهي إدعاءات عارية عن الصحة تثير تخوفاً جدياً من اتخاذها ذريعة لنسف الصرح الطبي وتدميره بالكامل. ومع استماتة الاحتلال للوصول إلى معالم المدينة السيادية، قام بتدمير «ملعب بنت جبيل» كلياً و بشكل جنوني خشية من الكمائن و التشريكات و اي مفاجآت محتملو عند محاولة الوصول، طامحاً في أن يتمكن «بنيامين نتنياهو» ووزيره «كاتس» من إلقاء خطاب استعراضي من فوق ركامه، في محاولة لمحو أثر «خطاب بيت العنكبوت» الذي لا يزال يسكن الوجدان الإسرائيلي منذ عام 2000.

إن الساعات الثماني والأربعين المقبلة مرشحة لتطورات ميدانية مكثفة وفاصلة، ففي حال تمكن الاحتلال من السيطرة على المدينة، فإن ذلك سيعني عملياً العودة إلى حقبة «الشريط الأمني» الذي فرض عام 1982، وهو ما ينذر ببدء حقبة جديدة من القتال الوجودي، مما جعل من معركة بنت جبيل الحديث الأول والشاغل للأوساط الدبلوماسية والإعلامية في العالم العربي والمحافل الدولية ومنصات التواصل الاجتماعي. ورغم محاولات الإطباق على وسط المدينة المكتظ (المدينة القديمة)، بما يشمله من «سوق بنت جبيل» و«الوادي» و«ساحة البركة» و«حاكورة نص الضيعة» و«حارة الجماعنة»، إلا أن قوات المظليين وجدت نفسها تغرق في «وحل» حقيقي يشبه إلى حد بعيد ما جرى في غزة، أمام تصد بطولي يعتمد «الدفاع المرن» ويحوّل كل منزل سكنياً عند الأطراف إلى مكمن حقيقي، حتى بعد قيام قوات الاحتلال بمصادرة أسلحة صيد لمواطنين عاديين في دلالة واضحة على تخبط الأهداف.. بنت جبيل اليوم لا تخوض معركة محلية، ولكنها هي المركز الذي تتكثف فيه صراعات المنطقة، حيث يواجه الغزاة واقعاً ميدانياً يبتلع أوهام السيطرة السريعة، ويخوض مقاتلو الحزب حرب أعصاب إلكترونية وميدانية تستهدف «الفرقة 98 كوماندوس» إذ لم يكتف المدافعون بالتصدي البطولي من بيت إلى بيت، بل و بحسب ما علم موقع بنت جبيل انهم اخترقوا موجات اللاسلكي الإسرائيلية ليبثوا كلمات سريعة من خطاب «بيت العنكبوت».. وفي محلة «الدورة»، تجلى بتخبط النخبة الإسرائيلية اول امس بفرار جنودها وتركهم ثلاث دبابات «ميركافا» بسبب كثافة النيران، لم يجرؤوا على استعادتها إلا تحت ستار من القصف الجوي الهستيري.. وبذلك تكون بنت جبيل المدينة التي تحسم هذه الجولة القتالية الضارية فإما العودة لظلام «الشريط الأمني» لعام 1982، أو تكريس ملحمة صمود تسقط في رمال الجنوب المتحركة.

عن موقع بنت جبيل: 13 – 4 - 2026

حدث الأسبوع

عاملات وعمال في مواجهة الجشع المحمي مستمرون رغم الحصار والقمع والتجويع...!

الحسين بوسحابي

هو صوت عاملات وعمال شركة «سيكوم» القادمين من مكناس محملين بارادة الصمود والاصرار على تحقيق مطالبهم المشروعة، ليضعوا الإدارة أمام مسؤوليتها من خلال وقفة احتجاجية دعت لها لجنة الدعم للمرة الثانية يوم الثلاثاء 14 ابريل أمام وزارة الإدماج الاقتصادي والتشغيل ... بالرباط ضمن البرنامج النضالي الذي سطرته.

هذه الوقفة التي قوبلت هذه المرة بتعنت مسؤولي الوزارة وتملصهم من وعودهم، من خلال إغلاق الأبواب في وجه ممثل اللجنة الوطنية للعمال التي كانت تعتزم مقابلة المسؤولين لإيصال صوت ومطالب العاملات والعمال العادلة، ومعرفة مآل الوعود التي أعطيت للجنة اثناء استقبالهم عقب تنظيم الوقفة السابقة في 28 دجنبر 2025.

تاتي هذه الوقفة حسب المنظمين، في إطار البرنامج النضالي لدعم معركة اكثر من 560 من عاملات وعمال شركة «سيكوم سيكوميك» المعتصمين منذ شهور في ظروف قاسية وأوضاعا معيشية صعبة هم واسرهم، بعد تشريدهم عقب اغلاق الشركة بعد مسلسل من التفويت والاغلاق بطرق احتيالية...

في السياق ذاته، يستمر عمال شركة «ناماطيكس» للنسيج بطنجة والذي يتجاوز عددهم 450 عاملا وعاملة في معركتهم المشروعة: اعتصامات ومسيرات ووقفات احتجاجية منذ طردهم من العمل في 7 اكتوبر 2025؛

كما نظم عمال وعاملات مجموعة شركات السنوسي، التي كانت ايضا مخصصة في للنسيج، وقفة احتجاجية أمام مقر المجلس الأعلى للسلطة القضائية بالعاصمة الرباط، يوم الأربعاء 08 أبريل 2026، للمطالبة بتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة لصالح أكثر من 1700 عامل وعاملة تم طردهم تعسفيا منذ أكثر من 14 سنة.

هذه نماذج وغيرها كثير: عمال مطاحن الساحل سابقا بالرباط، عمال SOGEA ، بعين عتيق...وغيرهم ممن تعرضوا للتسريحات الجماعية او الطرد التعسفي والتشريد، منهم من صدرت أحكام لصالحهم و«عجزت» الدولة على تنفيذ هذه الأحكام رغم محدوديتها، في حين استطاعت ترحيل وتشريد آلاف الأسر في مختلف المناطق بذريعة نزع الملكية او تحرير الملك العمومي... ليتم تفويت الأراضي «المحررة» لمفترسي العقار محليين أو اجانب؟